التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة
بشأن تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين

بيجين + 25

2019م

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	4
الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ عام 1995.	5
1. المرأة الإماراتية والعمل بالقطاع الخاص.	5
2. المساواة بين الجنسين.	6
3. النساء ذوات الإعاقة (أصحاب الهمم).	9
الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل منذ عام 2014.	13
1. عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة	13
2. تعليم المرأة وتدريبها	16
3. المرأة والصحة	17
4. العنف ضد المرأة	18
5. المرأة والنزاع المسلح	20
6. المرأة والاقتصاد	21
7. المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار	23
8. الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة	24

الموضوع	الصفحة
9. حقوق الإنسان للمرأة	27
10. المرأة ووسائط الإعلام	29
11. المرأة والبيئة	31
12. الطفلة	33
الباب الثالث: البيانات والإحصاءات	36
الباب الرابع: الأولويات الناشئة	39

مقدمة

قام الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية والآليات الوطنية المعنية بقضايا المرأة ومنظمات المجتمع المدني بإعداد هذا التقرير الوطني مستفيداً من المعلومات التي وفرتها الوزارات والهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية المختصة وعدد من المنظمات غير الحكومية.

ومنذ أن وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين في عام 1995، عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وقدمت الدولة تقارير وطنية في إطار الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة 2000 عن الانجازات التي حققتها والعقبات الرئيسية التي واجهتها في عملية التنفيذ منذ عام 1995م. وخلال تلك الفترة أيضاً، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2004، بتقديم تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وبعد مرور خمسة وعشرين عاماً على مؤتمر بيجين، تجري دولة الإمارات العربية المتحدة الآن عملية استعراض وتقييم تنفيذ إعلان و منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، بما في ذلك التحديات الراهنة التي تؤثر على تنفيذ منهاج العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، وكذلك الفرص المتاحة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تضمينها هدفاً محدداً للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وسيتم الاستعراض في الدورة الـ (64) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة في عام 2020.

الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صُودفت منذ عام 1995

1- المرأة الإماراتية والعمل بالقطاع الخاص

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة فرص العمل أولوية متقدمة في أهدافها الاستراتيجية، حيث أنشأت الدولة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بداية تكوينها لتعنى بتنظيم علاقات العمل ولتمكين المواطنين من العمل في القطاع الخاص دون استثناء، حيث أصدرت الدولة قانون رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل وأجرت عليه تعديلات لتتماشى مع المستجدات في سوق العمل. واستمرت في إجراء تغييرات هيكلية على الآليات لتتحول الوزارة في مسماها من وزارة العمل إلى وزارة الموارد البشرية والتوطين وتتولى الوزارة رسم السياسة العامة لتوطين الموارد البشرية في سوق العمل والإشراف على تنفيذها وإجراء المتابعة والتقييم لعملية توظيف المواطنين في القطاع الخاص وإعداد برامج لتدريب وتأهيل المواطنين الباحثين عن عمل وتنسيق وتوجيه برامج التدريب والتعليم لدى المؤسسات التدريبية والتعليمية بالدولة بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والإشراف على فئة عمال الخدمة المساعدة وفقاً للتشريعات المنظمة لهذه الفئة .

تعاظم دور وأهمية القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، وتوافق ذلك مع إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستراتيجية الحكومة 2021 والرؤية 2070، حيث اسندت للوزارة مهمة العمل على تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور جوهري في الاستثمار والتشغيل. وفي شأن التوطين بالقطاع الخاص، تم تكليف الوزارة لتنفيذ سبع مهام رئيسة متعلقة بملف التوطين، وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 14 لسنة 2016، تضمنت:

1- رسم السياسة العامة لتوطين الموارد البشرية في سوق العمل والإشراف على تنفيذها.
2- تقديم الاستشارات والتوجيه المهني لقوة العمل الوطنية.
3- إجراء المتابعة والتقييم لعملية توظيف المواطنين في القطاع الخاص.
4- الإسهام في دعم وتشجيع عمل المواطنين وإتاحة الفرصة لهم.
5- دعم المؤسسات الاستثمارية الصغيرة من خلال تنفيذ مشروعات التوظيف الذاتي للموارد البشرية الوطنية.
6- إعداد برامج لتدريب وتأهيل المواطنين الباحثين عن عمل.
7- تنسيق وتوجيه برامج التدريب والتعليم لدى المؤسسات التدريبية والتعليمية بالدولة بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

حدّدت الوزارة أربعة إجراءات أو ضوابط رئيسة تلتزم بها جهات العمل في القطاع الخاص فور توظيف مواطنين لديها:

1- تسجيل المواطن في هيئة أو صندوق المعاشات، أو ما في حكمهما، وفقاً للأنظمة القانونية المعمول بها في الدولة.
2- الحرص على تحديث الملف التأميني للموظف المواطن خلال ستة أشهر من تاريخ الموافقة على عمله.
3- الالتزام بشروط إنهاء أو انتهاء علاقة العمل بين العامل والمنشأة.
4- التزام صاحب العمل بتسليم تقرير مقابلة نهاية الخدمة عند إنهاء العلاقة التعاقدية لتحديد الأسباب.

هذه الإجراءات سهلت التحاق النساء المواطنات في سوق عمل القطاع الخاص ، حيث أوضحت البيانات الحديثة أن نسبة الإناث المواطنات في سوق العمل الإماراتي بلغت 57 % من الموارد البشرية الوطنية العاملة في القطاع الخاص ، كما شهد القطاع الخاص استقطاب متزايد في عدد النساء الإماراتيات اللواتي يشغلن مناصب عليا أو مناصب قيادية في مؤسساته وشركاته حيث بلغت النسبة نحو 33% منهن يعملن في مهن ذات مهارات عالية المستوى ، وتفيد الإحصاءات بأن المواطنات حصلن على النسبة الأعلى من الفرص الوظيفية التي وفرتها الوزارة خلال العام 2017 حيث بلغت النسبة نحو 62% من اجمالي 6,000 وظيفة. استهدفت الإجراءات 1530 منشأة وجهة عمل تابعة للقطاع الخاص، من أجل توطين 212 مهنة، وتعمل الوزارة على التوسع في استهداف أكثر من 2000 منشأة تعمل في قطاعات استراتيجية، مع تحديد 400 مهنة كأولوية لتعيين المواطنين عليها.

جدير بالذكر هنا أن حال واقع مشاركة المرأة العاملة في الحكومة الاتحادية أفضل حالاً من القطاع الخاص لما يتمتع به قطاع الحكومة من امتيازات أفضل من القطاع الخاص ، لذلك نجد المرأة تتجه الى القطاع الحكومي ، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في الحكومة الاتحادية نحو 44% من إجمالي الوظائف المدنية في الحكومة الاتحادية، و41% من وظائف الفئة القيادية، و69% من الوظائف التعليمية والتعليمية المساندة، و73% من الوظائف الطبية والطبية المساندة ، في المقابل تعمل الحكومة على تصحيح هيكل القطاع الخاص ليتماشى مع رؤية 2021.

1.1- التحديات

لا زالت بيئة العمل في القطاع الخاص غير جاذبة للمواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص ويتضح أن عدد المواطنات العاملات في القطاع الخاص محدودة جداً ، بالرغم من التغييرات التي أجرتها الدولة على تشريعات العمل والسياسات وهيكلة وزارة العمل ، ويعود السبب إلى أن الحوافز بكافة أنواعها كالأجور والإجازات والحماية الوظيفية وبيئة العمل لا تتناسب مع رغبة المرأة الإمارتية في العمل في القطاع الخاص ناهيك عن التدابير المانعة التي تتخذها مؤسسات القطاع الخاص لتجاوز الالتزام التشريعي والأخلاقي والالتفاف عليها باللجوء إلى طرق تمكنها من الاستفادة من المواطنين من خلال الاستعانة بمصادر خارجية .

2- المساواة بين الجنسين

تتمتع النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة بنفس الحقوق الدستورية التي يتمتع بها الرجال، وقامت الحكومة بالعديد من المبادرات لتمكين المرأة في كافة المجالات. وتتبوأ دولة الإمارات المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث تحقيق التوازن بين الجنسين.

نصت المادة 14 من دستور الدولة على المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين، ومن منطلق مبدأ المساواة في هذا النص تصبح المرأة شريكاً أساسياً في عملية التنمية فليس هناك تمييز بينها وبين الرجل، كما كفلت المادة 15 في دستور البلاد حماية الأسرة التي تعتبر المرأة قوامها الأساسي، إذ نصت هذه المادة على أن (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف)، ومعنى ذلك أن توظف جميع الأجهزة في تحقيق هذا المبدأ فيستهدف النظام القضائي والشرعي والاجتماعي واللوائح والنظم كافة الحفاظ على كيان الأسرة.

كما أضافت المادة 16 أحكاماً خاصة بحماية أفراد الأسرة، وفي سبيل بناء الأسرة السليمة تبنت دولة الإمارات عدة سياسات في هذا الشّأن ترجمت في صيغة قوانين وتشريعات من شأنها تأمين شؤون المرأة الإماراتية، وخاصة التي قد تتعرض إلى ضغوط أسرية تجعلها تواجه عقبات في طريق زواجها بدافع الاستقلال أو المغالاة في طلب المهر من قبل ولي الأمر.

أنشأت دولة **الإمارات العربية المتحدة** مجلس التوازن بين الجنسين في عام 2015، ويهدف المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في العمل، وتعزيز مكانة دولة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية، بالإضافة إلى اعتبار دولة الإمارات مرجعاً للتوازن بين الجنسين في العمل، ويتولى مراجعة واقتراح و تحديث التشريعات والسياسات والبرامج لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجال العمل، والتوصية بتفعيل القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل، لتحقيق عدم التمييز ضد المرأة. وفي إطار الاهتمام بالتقارير والإصدارات الدولية في هذا الصدد، يهدف المجلس إلى مراجعة ومتابعة تقارير التنافسية العالمية والتقارير الدولية، فضلاً عن العمل على وضع التوصيات لتقليص الفجوة بين الجنسين في مجال العمل، ثم اقتراح مؤشرات التوازن بين الجنسين ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد، والسعي لتعزيز تطبيقها بالتنسيق مع الجهات المحلية في الدولة، بما يحقق التوازن بين الجنسين في المجتمع، ويدعم مكانة الدولة عالمياً، وفق ما سطرته حكومة الدولة من أهداف على هذا المستوى.

طور مجلس التوازن بين الجنسين "دليل التوازن بين الجنسين"، كأول دليل اتحادي من نوعه، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أعد هذا الدليل على أساس العديد من التوصيات التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2015 بشأن التوازن بين الجنسين في الحياة العامة، وتوصياتها في العام 2013 بشأن التوازن بين الجنسين في مجالات التعليم والتوظيف وريادة الأعمال. يتولى مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين تفعيل "مؤشر التوازن بين الجنسين" والذي يصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بهدف تعزيز جهود دولة الإمارات في مجال دعم المرأة وإشراكها في مختلف مسارات العمل الوطني والتنموي وبما يتوافق مع "رؤية الإمارات 2021". كما يُشرف على مؤشر التوازن والعمل على إيجاد أفضل الصيغ التي تضمن أعلى مستويات التنسيق بين مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة للوصول إلى الأهداف المنشودة في مجال التوازن بين الجنسين والارتقاء بمرتبة دولة الإمارات لتكون ضمن أفضل 25 دولة في العالم في هذا المجال بحلول العام 2021.

ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين لعام 2016 حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المراتب التالية على مستوى العالم :

- المرتبة الثامنة في المعيار الفرعي الخاص بالمساواة في أجور العمل المماثل.
- المرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بمعرفة القراءة والكتابة.
- المرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بالالتحاق بالتعليم الثانوي.
- المرتبة الأولى في المعيار الفرعي لنسبة الجنس عند الولادة (إناث / ذكور).

أطلقت دولة الإمارات خلال الاجتماعات السنوية للحكومة في نوفمبر 2018 برنامج وطني لخيارات العمل البديلة للمرأة، وأوصت بإصدار حزمة تشريعات مطورة تدعم جهود جعل دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً عالمياً للتوازن بين الجنسين، وتعزز مشاركة المرأة في القطاع الخاص. وتعمل الحكومة على تطوير مبادرات تستهدف طرح سياسات وتشريعات داعمة لملف التوازن بين الجنسين، الذي يُعد واحداً من الملفات الهامة في الأجندة الوطنية وذلك من خلال حصر التشريعات الحالية، وتحديد مواطن القوة والضعف فيها واقتراح تشريعات جديدة، بما يسهم في رفع مشاركة المرأة في القطاعين الحكومي والخاص، وربط نتائج هذه التشريعات مع «رؤية الإمارات 2021.تم تشكيل فريق عمل مهمته رصد أجندة الدولة في ملف تمكين المرأة والتوازن بين الجنسين ضمن تقرير سنوي لدعم أهداف التنمية المستدامة، تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين، لتكون الإمارات رائدة في القطاع، وأن تكون نموذجاً يحتذى به في تطبيق التشريعات الداعمة. ويمثل تمكين المرأة في مجالات العمل، وتوفير فرص متكافئة لها في المراكز القيادية، إضافة إلى تطوير سياسات تدعم انخراطها في القطاع الخاص، توجهاً حكومياً محورياً يهدف لدعم ملف التوازن بين الجنسين. وأظهرت نتائج الرصد أن حكومة دولة الإمارات قد حققت إنجازات مهمة عالمياً، وأهمها أنها تصدرت في إغلاق الفجوة في كل من المراحل الجامعية، والدراسة الثانوية، والإلمام بالقراءة، فيما وصلت نسبة التمثيل الوزاري للمرأة إلى 29%، وفي مجالس الإدارة الحكومية إلى 17%، في حين تشغل المرأة 20% من إجمالي عدد العاملين في السلك الدبلوماسي والقنصلي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي.

في 8 مارس عام 2015، أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2015-2021. توفر الاستراتيجية الوطنية إطار عمل للقطاع الحكومي ، والخاص ، ومؤسسات المجتمع المدني لوضع خطط وبرامج عمل، تسهم في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول الأكثر تقدماً في مجال تمكين المرأة وريادتها.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2015-2021 أربع أولويات أساسية هي:

- الحفاظ على استدامة الإنجازات التي تحققت للمرأة الإماراتية، والاستمرار في تحقيق المزيد من المكتسبات لها
- الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، لبناء مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواكبة التغيرات المستجدة
- توفير مقومات الحياة الكريمة والآمنة والرفاه الاجتماعي بأسس عالية الجودة للمرأة
- تنمية روح الريادة والمسؤولية، وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية.

ويتولى متابعة تنفيذ الاستراتيجية الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع مجلس الوزراء، وتنص على إيجاد إطار تشريعي ومؤسسي داعم للمرأة يتماشى مع أفضل الممارسات في مجال تمكين المرأة ويتوافق مع التزامات الدولة بالمواثيق والمعاهدات الدولية، واعتماد سياسات سليمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

2.1- التحديات

تبذل الدولة جهود مضنية من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين على كافة الأصعدة الهيكلية للدولة، ويتضح ذلك جلياً من خلال المؤشرات المتحققة دولياً، إلا أن الرافد الحقيقي لذلك التوازن هو المرأة مما يتطلب منها بناء قدراتها والتخطيط السليم للدفع بوجودها ومنافستها للرجل في كافة القطاعات. يلاحظ من خلال الدورتين الانتخابيتين الماضيتين للمجلس الوطني الاتحادي اخفاقاً في حظوظها في الانتخاب بالرغم من التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة للمرأة لكي تحقق مكاسب انتخابية. تبقى الظروف المحيطة بالمرأة والحياة العائلية عقبات أمامها مما يتطلب من الدولة الإسراع بإيجاد تشريعات وسياسات تضمن للمرأة المشاركة الاقتصادية بشكل متوازن لاحتياجاتها.

3- النساء ذوات الإعاقة (صاحبات الهمم)

وفقاً للسياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة، قررت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إعادة تسمية هذه الفئة من السكان بأصحاب الهمم، وذلك اعترافاً بجهودهم وطاقاتهم الإيجابية في المساهمة في تحقيق الإنجازات والمكاسب، والتغلب على جميع التحديات في مختلف الميادين الحيوية في الدولة.

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القانون الاتحادي رقم «29» لسنة 2006 في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ويتكون من 39 مادة، تؤكد على حقوق هذه الفئة في توفير الخدمات والمساواة وعدم التمييز بسبب الاحتياجات الخاصة وفقا للتشريعات المعمول بها في الدولة. ويؤكد القانون على أهمية معاملة هذه الفئة بالطرق الإنسانية وتوفير المساعدة الملائمة في حال عدم القدرة على دفع الرسوم القضائية والمصروفات والغرامات. كما يهدف هذا القانون إلى كفالة حقوق صاحب الاحتياجات الخاصة وتوفير جميع الخدمات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز ان تكون الاحتياجات الخاصة سبباً يحول دون تمكن صاحب الاحتياجات الخاصة من الحصول على تلك الحقوق والخدمات خصوصاً في مجال الرعاية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والمهنية والثقافية والترويحية.

وصادقت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأصدرت إمارة دبي القانون رقم 2 لسنة 2014 بشأن حماية حقوق ذوي الإعاقة. تكفل الدولة لصاحب الاحتياجات الخاصة المساواة بينه وبين أمثاله من غير ذوي الاحتياجات الخاصة وعدم التمييز بسبب الاحتياجات الخاصة في جميع التشريعات، كما تضمن مراعاة ذلك في جميع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ التدابير المناسبة لمنع التمييز على أساس الاحتياجات الخاصة.

كفلت الدولة لصاحب الاحتياجات الخاصة ممارسة حقه في التعبير وإبداء الرأي باستخدام طريقة «برايل» ولغة الإشارة وغيرها من طرق التواصل، وحقه في طلب المعلومات وتلقيها ونقلها على قدم المساواة مع الآخرين. في عام 2018، أطلقت

دولة الإمارات معجم لغة الإشارة الإماراتي للصم، ويجمع القاموس مصطلحات لغة الإشارة المحلية الإماراتية ويوثقها في قاموس موحد معتمد يهدف إلى خدمة أصحاب الهمم، فئة الصم، ودمجهم في المجتمع ونشر لغتهم بما يضمن استمرارها ونموّها. يضم القاموس 5000 كلمة لاستخدامها في تدريس ودمج الطلبة الصم الذكور والإناث على حد سواء بوصفه مرجعاً رئيساً، كما يساعد في إعداد وتأهيل مترجمي لغة إشارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يأتي هذا الإنجاز في إطار أهداف رؤية الإمارات2021، و أجندتها الوطنية والسعي نحو تعزيز مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع.

تضمن الدولة لصاحب الاحتياجات الخاصة فرصا متكافئة للتعليم ضمن جميع المؤسسات التربوية أو التعليمية والتأهيل المهني وتعليم الكبار والتعليم المستمر وذلك ضمن الصفوف النظامية أو في صفوف خاصة إذا استدعى الأمر ذلك، مع توفير المنهج الدراسي بلغة الإشارة أو طريقة (برايل) وبأية طرق أخرى حسب الاقتضاء. تطرح وزارة التربية والتعليم عدة برامج تدريبية ومرافق تستهدف تلبية حاجات الأطفال أصحاب الهمم، وأولياء أمورهم، ومدرسي رياض الأطفال، وتشمل البرامج إرشادات للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية، وبرامج تحديد المواهب، والتعرف على لغة الإشارة للصم، واضطرابات اللغة التي يعانيها الأطفال. كما أنشأت الوزارة مراكز دعم لمتابعة وتقييم التقدم الذي يحرزه الأطفال أصحاب الهمم قبل وبعد الإدماج في المدارس، وتقدم هذه المراكز خدمات مختلفة تشمل التشخيص الفردي للطلبة ذوي الإعاقة، وصعوبات التعلم، والتوصيات، ومساعدة أولياء الأمور في التعامل مع حالة الطفل، وتوجيههم إلى مصادر توفر لهم خدمات دعم مناسبة لحالة طفلهم.

لكل مواطن ومواطنة صاحب وصاحبة احتياجات خاصة الحق في الاستفادة من الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم على نفقة الدولة، ولصاحب ولصاحبة الاحتياجات الخاصة المواطن / المواطنة الحق في العمل وفي شغل الوظائف العامة، ولا تشكل الاحتياجات الخاصة في ذاتها عائقا دون الترشيح والاختيار للعمل، ويراعى عند إجراء الاختبارات المتعلقة بالكفاءة للالتحاق بالعمل الاحتياجات الخاصة لمن تسري عليهم أحكام القانون رقم 29 لسنة 2006. ولتسهيل توظيف الأشخاص من أصحاب الهمم، أنشأت وزارة تنمية المجتمع منصة توظيف أصحاب الهمم (ذوي الاعاقة) خاص بالجهات والأفراد. أطلقت الوزارة في 2019 مشاريع «مشاغل» لتمكين الفتيات من أصحاب الهمم من التشغيل الدامج، يتضمن مشروع مشاغل مشروعات عدة: «تسنيم» لصناعة الشوكولاتة، ومشروع «ريوزد» لإعادة استخدام المواد المتلفة، و«مناسبتي» للطباعة، و«جنى» للزراعة العضوية والمائية، و«عدستي» للتصوير، و«قلادة»، فيما توفر مشاريع «مشاغل» برامج تشغيل مرافقة لعملية التدريب المهني وبرنامجاً اجتماعياً وسلوكياً عن أخلاقيات العمل والسلوك المهني، فضلاً عن برنامج ترفيهي لتفريغ الطاقات والاندماج بالمجتمع. يهدف المشروع إلى إتاحة الفرصة لهن للاندماج مع زملائهن وتطوير مهاراتهن الاجتماعية والسلوكية إلى أقصى قدر ممكن.

تبين قوانين الموارد البشرية والعمل الصادرة في الدولة الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان شغل صاحب الاحتياجات الخاصة للوظائف في القطاعين الحكومي والخاص وساعات العمل والإجازات وغيرها من الأحكام الخاصة بعمل صاحب الاحتياجات الخاصة بما في ذلك الضوابط اللازمة لإنهاء الخدمة واستحقاق مكافأة أو معاش التقاعد.

اتخذت الدولة كافة التدابير اللازمة لتحقيق مشاركة صاحب الاحتياجات الخاصة في الحياة الثقافية والرياضية والترفيهية وتعزيز مشاركة صاحب الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الرياضية المنظمة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ولهذا

الغرض عقدت خلوة الهمم في مارس 2019، تزامناً مع استضافة دولة الإمارات الأولمبياد الخاص الألعاب العالمية – أبوظبي 2019 ، وتأتي هذه الخلوة في إطار تعزيز تمكين أصحاب الهمم وحشد الجهود والطاقات لدعمهم في كافة البرامج والقطاعات الوطنية.

شارك في الخلوة أصحاب السمو ومعالي الوزراء وشخصيات وطنية، إلى جانب عدد من أصحاب الهمم والمختصين في المجالات الاجتماعية، في نهاية الخلوة، تم اعتماد أكثر من 31 مبادرة وبرنامج وطني تدعم مستقبل أصحاب الهمم وتمكن من تفاعلهم في مختلف القطاعات. خصصت الخلوة 8 محاور رئيسية لتمكين وتعزيز مستقبل أصحاب الهمم في كافة المستويات وهي:

- الرياضة.
- جودة الحياة.
- التعليم والعمل.
- التمثيل الدولي.
- الصحة.
- الثقافة.
- استشراف الخدمات.
- والإعلام.

ولكل صاحب احتياجات خاصة الحق في بيئة مؤهلة، والوصول إلى المكان الذي يستطيع غيره الوصول اليه. يوجد في دولة الإمارات العديد من المراكز والنوادي والمؤسسات الحكومية والخاصة التي تُعنى بأحوال أصحاب الهمم، وتوفير التعليم والتدريب والتأهيل لهم. وتعتبر وزارة تنمية المجتمع الجهة المسؤولة عن إصدار التراخيص للمؤسسات والمراكز العاملة في مجال رعاية وتعليم وتدريب أصحاب الهمم. كما تتولى مهمة تطوير برامج وأساليب الرعاية والتأهيل، وإعداد البرامج التدريبية المهنية ومتابعة تنفيذها والإشراف عليها. بلغ عدد بطاقات أصحاب الهمم التي أصدرتها وزارة تنمية المجتمع حتى نهاية عام 2018م، "19453" بطاقة بواقع 11811 بطاقة للمواطنين، و7642 بطاقة للمقيمين من مختلف الجنسيات، كان نصيب أصحاب الهمم من الإناث 7028 بطاقة، فيما صدر للذكور 12425 بطاقة أصحاب همم على مستوى الدولة.

تعمل هيئة تنمية المجتمع في دبي وفقا لمبادرة مجتمعي، تخطط إمارة دبي لتصبح مدينة دبي صديقة لذوي الإعاقة بحلول 2020 حيث يطبق النظام العالمي للبيئة المؤهلة لتسهيل الخدمات ورفع المعايير التي تحفظ حقوق ذوي الإعاقة، والتي ستسهم في إيجاد سياسة واضحة لحمايتهم، تتجاوب وتفعل متطلبات كل من الاتفاقية الدولية لحقوقهم والقانون الإماراتي الاتحادي في شأنهم، أجرت الهيئة دراسات مقارنة في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة مع أكثر المجتمعات تقدماً في هذا المجال. ويعمل مركز دبي لتطوير نمو الطفل على تقديم خدمات التدخل المبكّر من خلال جلسات تأهيلية فردية وجماعية وفقاً لخطة التدخل الموضوعة للطفل والأسرة، ويقوم الاختصاصيون في المركز بتقديم الدعم اللازم للأسرة والطفل لدمجه مع أقرانه في الحضانات ورياض الأطفال والمدارس النظامية (العادية وليس الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة).

3.1- التحديات

تواجه النساء من أصحاب الهمم في بيئة العمل بعض التحديات أهمها عدم جاهزية أماكن العمل لاستقبال المرشحات من أصحاب الهمم، وعدم وجود آليات محددة لإجراء المقابلات الوظيفية للأشخاص أصحاب الهمم. كما تحتاج النساء ذوات الإعاقة (صاحبات الهمم) في بعض المدن إلى تعزيز البنية التحتية والخدمات الصحية التي تتناسب مع اوضاعهن.

الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل منذ عام 2014

1- عبء الفقر الدائم والمتزايد على المرأة

تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها ذات الدخل المرتفع والتطوير الاقتصاد النامي من خلال صندوق النقد الدولي، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الـ20 عالمياً على مؤشر موقع "ستاتيستا" www.statista.com الشبكي الألماني لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة في 2017، والذي أعلنه الموقع في تقرير صدر عنه مؤخراً. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في 2017 وفقاً للمؤشر 40,162 دولاراً أمريكياً. وتوقع «ستاتيستا» أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات بصورة مطردة خلال العام الحالي 2019، ثم العام المقبل 2020، حيث سيبلغ 41,182 دولاراً، ثم 42,053 دولاراً على التوالي. ويُعد موقع «ستاتيستا» من أبرز البوابات الشبكية المتخصصة في نشر الإحصاءات، والبحوث والدراسات الاقتصادية على مستوى العالم.

اعتمدت وزارة المالية الاتحادية، الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2018 بتكلفة قدرها 51.4 مليار درهم وبزيادة قدرها (5.6%) عن إجمالي اعتمادات ميزانية السنة المالية السابقة 2017، وزعت اعتمادات الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2018 على القطاعات الرئيسية في الدولة، حيث بلغت الميزانية المخصصة للتنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية (26.3) مليار درهم بنسبة (43.5%) من إجمالي الميزانية العامة. بينما خصص لقطاع الشؤون الحكومية العامة اعتمادات مالية بقيمة (22.1) مليار درهم أي ما نسبته (36.5%) من إجمالي الميزانية.

جدير بالذكر هنا، أن الرعاية الاجتماعية لا تقتصر على ميزانية الاتحاد بل تتولى كل إمارة على حده تخصيص ميزانية للمواطنين المقيمين فيها، حيث تقوم وزارة تنمية المجتمع بالإشراف على تنفيذ نظام الرعاية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تقوم الوزارة بتوزيع مخصصات مالية للنساء كل حسب حاجته في الدولة، وخصوصاً فئة النساء في المناطق النائية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، كما تدعم الحكومة الرعاية الاجتماعية ومراكز إعادة التأهيل التي تقدم المساعدة للمحتاجين، وأصحاب الهمم (ذوي الإعاقة).

تصرف الوزارة تعويض نقدي للمواطنين عن خسائرهم بسبب الكوارث الشخصية أو الطبيعية، والتي تشمل الحريق والغرق إلى جانب غيرها من الكوارث التي تحددها اللجنة العليا بالتنسيق مع الوزارات الأخرى. يكون مقدار المساعدة النهائية في حالة الخسائر في الممتلكات بسبب النكبات أو الكوارث العامة والخاصة بما لا يقل عن (50 %) ولا يزيد على (80 %) من قيمة الخسائر الفعلية، توفر الوزارة المساعدة العينية العاجلة مثل المأوى، والمأكل، والملبس. كما تقوم الوزارة خلال مدة لا تتجاوز يومين من تاريخ إخطارها بوقوع النكبة أو الكارثة، سواء كانت عامة أو خاصة بتدبير الإغاثة العاجلة لمعاونة الأسر المنكوبة، وتكون المساعدة النقدية بواقع (300) درهم للفرد الواحد يومياً.

- حددت المادة (2) من القانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1972م الفئات الاجتماعية التي تستحق الإعانات في الفئات التالية: الأرملة التي توفي زوجها ولم تتزوج (سواء كان زوجها المتوفى مواطنا أو غير مواطن).

- المُطلقة التي طلقها زوجها ولم تتزوج.
- المهجورة التي تركها زوجها بدون نفقة مدة سنة وتعذر معرفة محل إقامته.
- العانس التي تجاوزت أربعين سنة ميلادية ولم تتزوج.
- اليتيم لأبوين أو المتوفي والده وتزوجت أمه.
- مجهول الوالدين.
- ذوو العاهات وهم كل ذي عاهة تعجزه كليا أو جزئيا عن كسب عيشه وعيش أسرته.
- الشيخ الذي تجاوز عمره ستين سنة.
- العاجز ماديا وهو كل شخص غير قادر ماديا على إعانة نفسه أو أفراد أسرته لقلة دخله.
- الطلبة المتزوجون وهم (كل طالب ذكر متزوج يثبت التحاقه بمعهد تعليمي وليس له عائل مقتدر).
- أسر المسجونين وهي (كل أسرة صدر حكم قضائي بسجن عائلها وليس لها دخل أو كان دخلها يقل عما يستحقه فيما لو تقاضى مساعدة اجتماعية).
- والمواطنة المتزوجة من غير مواطن في حالة إصابة الزوج بعجز مرضي أو عاهة مما نص عليه القانون.
- تقدم وزارة تنمية المجتمع المساعدة الاجتماعية بالعديد من الطرق إلى المواطنين الإماراتيين غير القادرين على توفير دخل كاف لتحقيق معيشة كريمة لأنفسهم ولأفراد عائلاتهم. وبناءً على القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2001 يتم تقديم المساعدات المالية الشهرية للفئات التالية من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المقيمين داخل الدولة:
  - الأرامل.
  - المطلقات.
  - أصحاب الهمم (ذوي الإعاقة).
  - المسنون.
  - الأيتام.
  - مجهولي الأبوين.
  - المصابون بالعجز المرضي.

- الطلاب المتزوجون.
- أسر المسجونين.
- العاجزون مادياً.
- المهجورات من النساء.
- المواطنات المتزوجات من أزواج أجانب لا يستطيعون كسب قوتهم وذلك لأسباب خارجة عن إرادتهم.

بلغ عدد المستفيدات من المساعدات الاجتماعية التي صرفتها لها وزارة تنمية المجتمع نحو 36,870 أمرأه مواطنة بقيمة مالية بلغت نحو 1,169,745,710 درهم في عام 2015 وانخفض عدد المستفيدات إلى 28,449 امرأة بينما ارتفعت الإعانة المالية إلى 1,822,357,593 درهم في عام 2016.

أطلقت دائرة تنمية المجتمع في أبوظبي برنامج أبوظبي للدعم الاجتماعي الذي يوفر الدعم المالي والتمكين للأسرة المواطنة ذات الدخل المحدود، والذي يندرج ضمن برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية الذي يهدف إلى تعزيز مستويات المعيشة والحياة الكريمة لكل الأسر المواطنة في الإمارة.

نقدم هيئة تنمية المجتمع في دبي العديد من المنافع الاجتماعية لمواطني دبي، مثل المنفعة الدورية التي تصرف كمساعدة تكميلية لدخل رب الأسرة لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للمواطنين المستحقين.كما تصرف أيضاً المنفعة المقطوعة ، والتي تمنح لمرة واحدة بحد أقصى مقداره (50.000) ألف درهم لتوفير مرافق الرعاية الطبية والتعليم.وتصرف المنفعة الطارئة بمبلغ 25,000 درهم نقداً للظروف الطارئة والتي ينتج عنها تهديد استقرار أو معيشة الفرد.كما تصرف هيئة تنمية المجتمع مساعدة لمرة واحدة فقط لمستحقيها من ذوي الدخل المنخفض لتأثيث المنازل ، وتجهيزها بمكيفات جديدة.

توفر وزارة شؤون الرئاسة مجموعة من المزايا إلى المواطنين الإماراتيين المستحقين؛ ويمكنهم تقديم طلباتهم عبر الإنترنت لطلب مساعدة اجتماعية وقطعة أرض وسكن.

نظم البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد معرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي عُقد يومي 29 و30 إبريل 2019 في أبوظبي؛ إذ أعلن عن وجود تسهيلات بنكية وبرامج تمويلية جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة، تبدأ من 500 ألف درهم حتى 5 ملايين درهم، وذلك بالتعاون مع 7 مصارف وطنية، وسيتم ضمان القروض من مصرف الإمارات للتنمية بمقدار ب 70% للشركات القائمة والمرخصة في الدولة، بأسعار فائدة تنافسية لدعم الشركات ورواد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى سلسلة من برامج التدريب والتطوير وغيرها من الفعاليات التي صاحبت المعرض الأول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نظمت مجموعة عمل الإمارات للبيئة يومي 22 و23 أبريل 2019 في مجمع دبي للمعرفة، الدورة الـ19 من مسابقة الخطابة البيئية بين المدارس، بمشاركة 68 فريقاً و450 طالباً وطالبة وعضو تدريس، من مدارس في جميع أنحاء الدولة كجزء من

احتفالاتها بيوم الأرض الذي يصادف 22 أبريل من كل عام، حيث تم تسليط الضوء على القضايا البيئية العالمية المتعلقة بإدارة الهدر الغذائي للقضاء على المجاعة، والذكاء الاصطناعي والاستدامة، والرعاية الصحية والبيئية وتغير المناخ .

التحديات

تتزايد فئة النساء والفتيات والأطفال اللاتي هن بحاجة إلى الرعاية والحماية والخدمات المختلفة، لذلك يتطلب الأمر تطوير نظام الضمان الاجتماعي الحالي والتشريعات والسياسات لكي يتماشى مع التحولات التنموية التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- تعليم المرأة وتدريبها

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها في عام 1971 على بناء قدرات المرأة وتمكينها والنهوض بإمكانياتها بدون تمييز بين الجنسين، إذ أن دستورها يضمن التكافل والمساواة بين الرجل والمرأة بوصفه حقاً أساسياً، وعمل المغفور له بإذن الله الشيخ / زايد بن سلطان آل نهيان باني ومؤسس دولة الإمارات على إرساء هذه الحقوق الأساسية للمرأة كجزء أصيل في المجتمع منذ تأسيس الدولة.

أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً كبيراً في مجال تعليم المرأة وتدريبها ، وتطور قطاع التعليم بشكل كبير في دولة الامارات العربية المتحدة حيث بلغ عدد المدارس الحكومية في الدولة 639 مدرسة خلال العام الدراسي 2017 / 2018 وبلغت عدد المدارس الخاصة في الدولة 580 مدرسة، وشكلت المدارس الحكومية منها 54%، بينما بلغ إجمالي عدد الفصول في المدارس الحكومية 11,914 في العام الدراسي 2018/2017 ، وقد بلغ عدد الطلبة الذكور والإناث الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة على مستوى الدولة الى 1,081,020 طالب ، بينما بلغ عدد الطلبة من الذكور والإناث في القطاع الحكومي 287,725 طالب بنسبة 26,6% من إجمالي الطلبة ، بينما بلغ عدد الطلبة في المدارس الخاصة 793,295 طالب بنسبة 73,4% من إجمالي الطلبة خلال العام الدراسي 2017 / 2018 (جدول رقم (1) . بلغ عدد العاملين في الهيئة التدريسية في مدارس القطاع الحكومي والخاص نحو 70,016 فرد، وكان نصيب العاملين في القطاع الحكومي 23,146 فرد و بنسبة بلغت نحو 33% من الإجمالي، كان نصيب الإناث العاملات في الهيئة التدريسية نحو 16,682 فرد وبنسبة بلغت نحو 72% من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي، بينما بلغ عدد العاملين في الهيئة التدريسية في مدارس القطاع الخاص 46,870 بنسبة 67%، كان نصيب الإناث العاملات في الهيئة التدريسية نحو 37,468 فرد وبنسبة بلغت نحو 80% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص.

بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء في الدولة 95.8٪ (حسب تقرير اليونسكو لعام 2015)، و95 % من خريجات المدارس الثانوية يواصلن التعليم في مؤسسات التعليم العالي، بالمقارنة مع 80 % من الذكور. كذلك تشكل الفتيات ما يقرب من ثلثي الطلبة الدارسين بالجامعات الحكومية وأكثر من نصفهم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. وبينت الإحصائيات بأن 56 % من خريجي برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الجامعات الحكومية هم من النساء، و60% من طلبة الدراسات العليا الإماراتيين في معهد "مصدر" للعلوم والتكنولوجيا في أبوظبي من الإناث.

أدخلت دولة الإمارات خدمات تعليمية تخصصية لحالات الإعاقة في الدولة واحتواءهم وتمكينهم ذكوراً وإناثاً في مدارس الدولة، وأنشأت الدولة مراكز التأهيل لغرض تدريبهم ودمجهم في المجتمع ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

بلغ عدد الطالبات المواطنات في مؤسسات التعليم العالي نحو 35,602 طالبة في العام الدراسي 2017/2016 مقارنة بنحو 16,436 طالب ذكر في نفس العام. وبمقارنة إجمالي عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي حسب النوع (ذكور / إناث) في العام الدراسي 2017/2016 نجد ان نسبة الذكور قد بلغت 31,6 % من إجمالي أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي بينما قد بلغت نسبة الإناث في مؤسسات التعليم العالي 68,4% من إجمالي أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي جدول رقم (2)، وهذه دليل على قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة على تشجيع النساء على مواصلة التعليم العالي وتحقيق أعلى نسبة من التسجيل الجامعي مقارنة بالذكور المواطنين.

تتيح دولة الإمارات العربية المتحدة الابتعاث إلى الخارج لدراسة التعليم الجامعي وما فوق للذكور والإناث على حد سواء، ويتضح من البيانات أن عدد الطالبات اللاتي يدرسن في الخارج بلغ 378 طالبة مقارنة بنحو 636 طالب في العام الجامعي 2017/2016.

2.1- التحديات

بالرغم من التطور العددي للمقيدات في المدارس والجامعات إلا أنه يلاحظ أن الاتجاه العام للرغبات الأكاديمية للنساء للفتيات يميل نحو التخصصات الأدبية وذلك على الرغم من أن الاتجاه العام لتركيبة سوق العمل تتجه نحو الوظائف العلمية.

3- المرأة والصحة

تشير البيانات إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية خلال الأعوام 2014-2017، حيث ارتفع عدد المستشفيات من 116 مستشفى إلى 143 مستشفى للقطاعين العام والخاص وارتفع عدد العيادات والمراكز من 3,947 إلى 4,968 للقطاعين العام والخاص، ارتفع عدد مراكز ووحدات رعاية الأمومة والطفولة من 64 مركز ووحدة صحية في العام 2006 الى 69 مركز ووحدة صحية في عام 2016.

ارتفع عدد الأطباء بما فيهم أطباء الأسنان وهيئة التمريض من 56,923 فرد إلى 82,711 فرد لنفس العام، ونظراً لاهتمام دولة الامارات العربية المتحدة بالخدمات والرعاية الصحية المقدمة للمرأة والطفل، وصلت دولة الامارات العربية المتحدة الى المراكز العالمية في مؤشر وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس الى 2.05 لكل 100 ألف مولود حي، وارتفاع نسبة الولادة التي تجرى تحت اشراف موظفي الصحة إلى 99.9 % في العام 2016، وتم انشاء العديد من المراكز الصحية للكشف المبكر لسرطانات الثدي على مستوى الدولة، وايضاً انشاء العديد من المراكز ووحده صحية حكومية لرعاية الأمومة والطفولة على مستوى الدولة ، مما نتج عنة ارتفاع متوسط العمر المتوقع لدى الإناث في دولة الامارات العربية المتحدة من 55 في عام 1960 الى 78.9 في عام 2017 بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2018.انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي في الفترة من 13.3 عام 1995 إلى 7.76 عام 2016.

3.1- التحديات

هناك شريحة عريضة من النساء يواجهن كثير من الأمراض وليس لديهن القدرة على تحديد مشاكلهن الصحية إضافة إلى انتشار أمراض السمنة والشرايين والقلب والسرطان ...الخ ويتفاوت هذا من إمارة لإمارة ومن المدن إلى المناطق النائية لذلك يتطلب الأمر إجراء دراسة حول وضع النساء الصحي على مستوى الدولة، كما تحتاج بعض المناطق النائية إلى

المستشفيات التخصصية والعلاجية مما يتطلب من وزارة الصحة والهيئات الصحية العمل على إيجاد حلول سريعة للحالات المتزايدة للخدمات الصحية والعلاجية.

4- العنف ضد المرأة

تلتزم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بضمان المساواة بين الرجل والمرأة وضمان عدم التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي، وهي التزمت بإدراج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دستورها وكذلك في قوانينها الوطنية والامتثال للمعايير الدولية.

اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة جملة من التدابير للتصدي للعنف ضد المرأة نوجزها بالتالي:

1- **التشريعات والقوانين:**
- الدستور الإماراتي 1971.
- القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 1972 بشأن الجنسية وجوازات السفر.
- القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 بشأن تنظيم علاقات العمل.
- القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 1987 والمتعلق بقانون العقوبات.
- القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية.
- القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.
- القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل " وديمة ".

2- **الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة:**
- منهاج عمل بكين – القمة العالمية الرابعة حول المرأة 1995.
- ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1997.
- اتفاقية حقوق الطفل 1997.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الفجوة في الأجور 1997.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة 2001.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2004.

وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار على تطوير مؤسساتها الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والخاص ورفع قدرات العاملين فيها ليتمكنوا من تقديم الدعم والمساندة للنساء وتعزيز دورهن وتمكينهن على جميع الأصعدة بصفة دائمة، وتعمل على تمكين النساء للحصول على الخدمات والوصول إلى المعلومات وإلى القضاء وإلى فرص العمل المتوفرة والمشاركة في الحياة العامة.

كما اتخذت الدولة التدابير والإجراءات اللازمة لتكريس فرص متساوية للنساء والرجال للمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية وضمنت الدولة للمرأة التصويت والترشح في الانتخابات العامة والمشاركة في صياغة سياسات الحكومة وفي تنفيذها وفي شغل الوظائف العامة في الحكومة الاتحادية والمحلية، وأتاحت لها المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تهتم في الحياة العامة والسياسة للدولة.

تمكنت حكومة الإمارات من تكريس مبدأ حظر التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي ضمن الدستور وضمن القوانين الوطنية ذات العلاقة بالتعليم والعمل والحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وينص قانون الإجراءات المدنية الإماراتي الصادر في عام 1992 بعدم التمييز بين الرجل والمرأة بخصوص إجراءات التقاضي أو التنفيذ.

وأنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس التوازن بين الجنسين في عام 2015 ليتولى المهام التالية

1- تقليص الفجوة بين الجنسين في العمل.
2- تعزيز مكانة دولة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية.
3- مراجعة واقتراح تحديث تشريعات وسياسات وبرامج لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجال العمل.
4- تفعيل القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل.
5- تحقيق عدم التمييز ضد المرأة.
6- مراجعة ومتابعة تقارير التنافسية العالمية والتقارير الدولية.
7- العمل على وضع التوصيات لتقليص الفجوة بين الجنسين في مجال العمل.
8- اقتراح مؤشرات التوازن بين الجنسين ورفعها لمجلس الوزارة للاعتماد، والسعي لتعزيز تطبيقها بالتنسيق مع الجهات المحلية في الدولة، بما يحقق التوازن بين الجنسين في المجتمع، ويدعم مكانة الدولة الخليجية عالمياً.

أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة " الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات 2015 – 2021"، ومن أهدافها الاستراتيجية:

1- إيجاد إطار تشريعي ومؤسسي داعم للمرأة، يتماشى مع أفضل الممارسات في مجال تمكين المرأة وبتوافق مع التزامات الدولة بالمواثيق والمعاهدات الدولية.
2- رفع مستوى مشاركة المرأة كماً ونوعاً في مختلف المجالات ونسبة تمثيلها في مواقع السلطة وصنع القرار بما يعزز صورة المرأة الإماراتية على كافة الأصعدة.
3- تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية والخاصة في اعتماد سياسات وتشريعات وميزانيات مراعية لمنظور النوع الاجتماعي.
4- تعزيز قدرة المرأة على مواجهة التحديات والظواهر الاجتماعية المستجدة على المجتمع الاماراتي.
5- توفير خدمات ورعاية صحية للمرأة تعزز صحتها الجسدية والنفسية لضمان رعاية صحية آمنة للمرأة.
6- توفير الحماية والوقاية والبيئة الداعمة للمرأة من الفئات ذات الخصوصية.

أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة "الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2017 – 2021" وتضمنت الأهداف الاستراتيجية التالية:

1- تعزيز حق الأطفال والأمهات في رعاية شاملة ضمن بيئة صحية مستدامة.
2- تعزيز وقاية وحماية الطفل في إطار منظومة متكاملة وشاملة.
3- تعزيز حق الأطفال واليافعين في فرص تعلم جيد النوعية ينمي شخصياتهم وقدراتهم العقلية والبدنية.
4- دعم المشاركة الفعالة للأطفال واليافعين في كافة المجالات.
5- تخطيط السياسات والبرامج بحيث تكون مبنية على أدلة ومعلومات دقيقة تكفل حقوق الطفل.

أصدرت الدولة قانون اتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل " وديمة ". كما أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 52 لسنة 2018 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 في شأن حقوق الطفل «وديمة» وتضمنت اللائحة التنفيذية شروط تشغيل الأطفال، وإجراءات الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل في المؤسسات التعليمية واختصاصات وحدة حماية الأطفال، وشروط اختصاصي حماية الطفل والتدابير الوقائية وتدابير الحماية وشروط الأسرة الحاضنة والتزاماتها وضوابط إيداع الطفل أسرة حاضنة أو جهة أخرى.

تقوم وزارة تنمية المجتمع بتكليف من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 4 ديسمبر 2018م بإعداد سياسة حول العنف الأسري في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بالتعاون مع الشركاء المعنيين ذوي الاختصاص في هذا المجال، حيث شكلت الوزارة لجنة وطنية لإعداد السياسة لتقوم بمراجعة وتقييم الواقع التشريعي والتوجهات الاقليمية والدولية وتحليل الوضع الراهن والتحديات واستعراض التجارب الدولية.

4.1- التحديات

إن العنف ضد المرأة حالة موجودة في كل المجتمعات وما يميز دولة الإمارات العربية المتحدة هو التصدي لأي حالات عنف ضد المرأة، إلا أنه لا يوجد إلى الآن قانون خاص بالعنف وتعمل الدولة الان بدراسة هذه الظاهرة واقتراح الحلول المناسبة من ضمنها استصدار تشريع يجرم حالات العنف.

5- المرأة والنزاع المسلح

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تفعيل العمل الإنساني الإغاثي والتنموي وتنسيق المواقف والبرامج المشتركة للتخفيف من معاناة الدول التي تتعرض للكوارث الطبيعية والنزاعات والحروب، وخاصةً بالنسبة للنساء اللواتي يتعرضن لأشد المعاناة جراء الكوارث والأزمات، إضافة إلى التأكيد على دور المرأة في الجهد الإغاثي الدولي.

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز دور المرأة في مجال الأمن والسلام، وفي هذا السياق، استضافت العاصمة أبوظبي على مدار يومين، 18 و19 ديسمبر 2017، "قمة المرأة والأمن والسلام.. أبعاد التوازن بين الجنسين في مجال الأمن والسلم الدوليين" نظمها الاتحاد النسائي العام ومركز ترينذز للبحوث والاستشارات في أبوظبي بالتعاون مع منظمة المرأة في الأمن الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، برعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام وبمشاركة نخبة من القيادات السياسية والأكاديمية الإماراتية والعربية والدولية، ويهدف الحدث إلى توفير فهم أفضل لأبعاد التوازن بين الجنسين في السلم والأمن الدوليين لجمهور عريض من الناس، وإبراز مكانة الإمارات في تعزيز دور المرأة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ويعمل الهلال الأحمر الإماراتي وبالشراكة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة على تنفيذ برامج إغاثية لصالح المرأة اللاجئة والطفل في كل من سوريا، العراق وأفغانستان واليمن وليبيا. فقد تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم 68 مليون دولار لدعم اللاجئين السوريين في مؤتمر بروكسل للمانحين الذي عقد في أبريل 2017، فضلاً عن قرار حكومة الإمارات باستقبال 15 ألف لاجئ سوري خلال فترة 5 سنوات، إضافة إلى ما يربو على 250 ألف مواطن سوري يقيمون في الدولة. منحت دولة الإمارات العربية المتحدة مواطني الدول التي

تعاني من حروب وكوارث الإقامة لمدة عام، خصوصاً أن هؤلاء الأشخاص هم في الغالب أكثر الأشخاص احتياجاً للتضامن ويخضعون لضغوط شديدة نتيجة للنزوح القسري، ما يتيح لهم تعديل وضعهم القانوني في البلاد ويمنحهم الفرصة لإعادة بناء حياتهم وكسب سبل العيش.

على هامش أعمال الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الدفاع الإماراتية والاتحاد النسائي العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تهدف إلى بناء وتطوير قدرات المرأة العربية في مجال العمل العسكري وحفظ السلام. سيسهم برنامج تدريب المرأة العربية على العمل العسكري وحفظ السلام، في إعداد ضابطات الجيش للعمل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وزيادة عدد النساء المؤهلات للعمل كضابطات في الجيش وإنشاء شبكات تواصل بين النساء المهتمات بالعمل في المجال العسكري وحفظ السلام، كما سيسهم البرنامج في النهوض بالأهداف الاستراتيجية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 والتركيز بشكل خاص على أهمية بناء القدرات والتدريب.

نظمت مدرسة خولة بنت الازور العسكرية في فبراير 2019 - وهي مدرسة عسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة مُتخصصة في تدريب النساء على العمل العسكري - الدورة التدريبية العسكرية للنساء العربيات اللاتي شاركن في برنامج التدريب، بناء على الشراكة بين دولة الإمارات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لبناء قدرات المرأة العربية في المجال العسكري وعمليات حفظ السلام. شارك في الدورة أكثر من 100 سيدة من النساء المدنيات من سبع دول عربية بالإضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ولمدة ثلاثة أشهر، تلتها دورة تدريبية في مجال حفظ السلام مدتها أسبوعان.

في إطار جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في مرحلة التنفيذ التالية لما بعد عام 2020 ستطلق الإمارات سلسلة حلقات نقاش بالاشتراك مع معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن لدراسة دور المرأة الهام في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لعملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات ورفع مستوى الأبحاث وتحسين المعلومات والممارسات التي تعتمد على البيانات باعتبارها أحد المجالات التي لم يتم دراستها بالشكل الكافي في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

5.1- التحديات

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والمجتمعات المدنية في مناطق النزاعات المسلحة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالأمن والسلم الدوليين. يشكل هذا تحدى خاصة في الأعمال اللوجستية ولكن من خلال الخبرات المتراكمة استطاعت الدولة تقديم الخدمات اللازمة للاجئين والمتضررين من الحروب.

6- المرأة والاقتصاد

أطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين "**دليل التوازن بين الجنسين**" ويعتبر كمرجع محوري لمؤسسات الدولة للقطاعين العام والخاص ويعنى بتقليص الفجوة بين الجنسين، بما يدعم رؤية الإمارات 2021 وأهداف التنمية المستدامة 2030. ويُعد الدليل مرجعاً وأداةً شاملة تُساعِد المؤسسات الحكومية والخاصة على دعم التوازن في مكان العمل، من خلال توضيح المقاييس والخطوات الملموسة التي يجب اتباعها لتنفيذ متطلبات هذا التوازن، والموضوعة وفقاً لأرقى المعايير

الدولية، بما يتفق مع القوانين المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومبادرة مؤشر التوازن الوطني. ويتوافق الدليل مع أهداف "رؤية الإمارات 2021"، التي تسعى إلى رفع مستوى مشاركة المرأة في المجتمع، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، وسيساهم تطبيقه في تحقيق التزامات الدولة نحو أهداف التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة، الأمر الذي يمنحها مكانةً أكثر تقدُّماً في مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بتحقيق التوازن بين الجنسين، كما يدعم المؤشرات الوطنية المرتبطة برؤية الإمارات 2021 مثل مؤشر التلاحم المجتمعي ومؤشر السعادة، إضافة إلى كونه أداة دعم للمؤشرات الوطنية المتعلقة بالتوازن بين الجنسين، حيث يُمَكِن المؤسسات من وضع المبادرات التي من شأنها تحقيق مؤشرات أداء أفضل في هذا المجال.

تُساهم المرأة الإماراتية في الاقتصاد بشكل ايجابي من خلال دورها الفاعل في مختلف القطاعات كعاملة ومستثمرة وبسبب الدعم الكبير التي أولتها إياها القيادة الرشيدة، حيث تمكنت المرأة من رفع نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وسوق العمل وتوسيع مجال مجالس سيدات أعمال الإمارات بصورة مطردة ليصل عدد المسجلات في غرف التجارة والصناعة إلى أكثر من 23 ألف سيدة أعمال وبنسبة بلغت نحو 15% من أعضاء الغرف التجارية والصناعية في الدولة ويعملن في السوقين المحلي والعالمي، ويدرن نحو 24 ألف مشروع تجاري ناجح ، وحوالي 30% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستثمارات بلغت قيمتها ما بين 45 - 50 مليار درهم، كما وصلت نسبة عدد النساء اللواتي يعملن في القطاع المصرفي نحو 37.5% من مجموع العاملين فيه. وبلغت نسبة تمثيل المرأة 13.8% في مجالس إدارة الجهات الاتحادية بالدولة، وارتفعت نسبة تمثيلها في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي إلى 4% عام 2017. ووفقاً لتقرير مؤشر الازدهار، الصادر عن معهد ليجاتم، ومقره لندن، حصلت الإمارات على المركز الأول عالمياً في مؤشر حقوق الملكية بين الجنسين لعام 2017. تمثل مشاركة المرأة نحو 46.6% من سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص، وتتجاوز مشاركتها نسبة الـ66% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الحكومي، الذي تتولى فيه نسبة 30% من المناصب القيادية، و15% من الوظائف التخصصية والأكاديمية.

إنشاء شبكة عضوات مجالس الإدارة في الإمارات وتَضم الشبكة نساء قياديات وعضوات حاليات في مجالس الإدارات، بهدف توحيد جهود النساء القياديات في القطاعين العام والخاص تحت سقف واحد وضمان سهولة الوصول للعضوات المحتمل ترشحهن للمجالس، كما تهدف إلى رفع الوعي عند أصحاب القرار في الشركات وكذلك لدى النساء بأهمية المشاركة في مجالس الإدارة وبالتالي تحقيق الهدف المرجو وهو رفع النسبة إلى 20% بحلول عام 2020.

أطلقت الدولة مبادرة "1000 قائدة"، وتعنى بتزويد النساء بالأدوات والفرص والتدريب وفرص التمكين، وذلك لصقل مهاراتهن وقدراتهن ليصبحن قادة في الجيل الحالي والأجيال المقبلة ضمن قطاعات الأنشطة التي يخترن العمل بها، سعيا منها للإطاحة بالمفاهيم الشائعة والقوالب المحفوظة عن توزيع الأدوار بين الجنسين وقدراتهم، وجعلها جزءا من الماضي .

6.1- التحديات

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على اتاحة الفرص المتساوية بين الرجل والمرأة في سوق العمل وإدارة الأعمال ويبقى الأمر رهناً بالمرأة للاستفادة من الفرص المتاحة والدخول في المنافسة مع الرجل لاقتناص الفرص.

7- المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

في أبريل 2019، أطلقت حكومة دولة الإمارات وزارة اللامستحيل، والتي تمثل الجيل القادم من الممارسات الحكومية وتتضمن مهامها تطوير حلول استباقية وجذرية لمواضيع معينة ضمن فترة زمنية محددة، وتضم فرق عمل بمهام مشتركة من مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والأفراد، ويتم تغيير تشكيلاتها حسب الملفات المطروحة على أجندة العمل.

وهذه الوزارة الجديدة افتراضية، ومن دون وزير، ويتكون طاقمها من أعضاء مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة وتم تكليف أربعة وزراء، اثنان من الذكور واثنان من الإناث.

تُناط هذه الوزارة بعدد من الملفات الوطنية وتشمل في مرحلتها الأولى:

- إدارة الخدمات الاستباقية: وتهدف إلى توفير خدمات قبل الطلب في مجالات العمل الحكومي المختلفة وكافة فئات المتعاملين.
- إدارة المكافآت السلوكية: وتهدف إلى تحفيز السلوك الجيد والإيجابي لدى أفراد المجتمع من خلال نظام مكافآت يتم منحها للملتزمين بالسلوكيات المجتمعية الإيجابية على شكل نقاط يستفيد منها الأفراد في دفع رسوم الخدمات الحكومية المختلفة.
- إدارة اكتشاف المهارات: وتهدف إلى تهيئة بيئة حاضنة وممكنة لمهارات المواطنين، وتنميتها وتوظيفها في دعم مسيرة التنمية وصناعة المستقبل، وتطوير آلية لاستكشاف المهارات المحلية من مختلف الأعمار والفئات.

إدارة منصة المشتريات الحكومية: وتهدف إلى تطوير منظومة عمليات المشتريات الحكومية، وتوجيهها لدعم رواد الأعمال المواطنين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالاستفادة من ابتكارات التجارة الإلكترونية.تتبوأ المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المناصب القيادية والإشرافية في مختلف المجالات والقطاعات، إذ تشكل نسبة النساء 64% من الوظائف القيادية والإشرافية و72% من وظائف الصحة و69% من قطاع التعليم و46% من الوظائف الإدارية و30% من الوظائف الفنية والتخصصية و51%من التعيينات في الوزارات والجهات الحكومية. يمثل وجودها بهذه النسب المرتفعة نقلة نوعية في تحقيق التوازن بين الجنسين ولتبرز أهمية دور المرأة في مناقشة القضايا التي تخصها والشأن العام.

إن ما يميز المرأة الإماراتية هو الاستفادة من المناخ العام الذي يتيح للمرأة الفرص المتكافئة بينها وبين الرجل في تقلد مواقع السلطة وصنع القرار، إذ استطاعت أن تثبت جديتها وإرادتها القوية للتواجد في الأماكن التي كانت في يوم من الأيام حكراً على الرجل. تضمن التشكيل الوزاري في اكتوبر 2017 لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 33 وزيراً بينهم 9 نساء بنسبة 27 % من مجموع الوزراء.

وبهذا تكون مشاركة المرأة في مجلس الوزراء من أعلى المعدلات في العالم، الأمر الذي يعكس رغبة الدولة في أعضاء فرص متساوية للجنسين من المواطنين في مراكز اتخاذ القرار. بلغ عدد المرشحات في الدورة الانتخابية الثالثة 2015 للمجلس الوطني الاتحادي 78 مرشحة، أي ما نسبته 23.6% من إجمالي المترشحين من الذكور والإناث وتولت رئاسة المجلس امرأة. يوجد حالياً 8 عضوات في المجلس الوطني الاتحادي ويمثلن حوالي 20% من مقاعد المجلس البالغ عدده 40 مقعد.

تتجه الدولة إلى تحقيق نسبة متساوية بين الأعضاء الذكور والإناث في المجلس في الدورة الانتخابية الرابعة 2019، حيث أصدر صاحب السمو الشيخ / خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة برفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في مقاعد المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%. ويهدف هذا القرار إلى زيادة تمكين المرأة ومساهماتها في نهضة البلاد والمشاركة في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تحسين وضعية المرأة في مؤشر سد الفجوة بين الجنسين في الحكومة. وصلت نسبة النساء العاملات في السلك الدبلوماسي الإماراتي اليوم إلى أكثر من 30% وهي في ارتفاع متواصل. وتؤكد هذه النسبة على ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة في تمكين المرأة وإشراك الجنسين في كل ما من شأنه خدمة الوطن. فيما بلغ عدد العاملات في السلك الدبلوماسي والقنصلي في 234 موظفة في عام 2017.

بلغ عدد المهندسات الإماراتيات في التصنيع العسكري 50%، بحسب شركات وطنية متخصصة في مجالات الطيران والدفاع العسكري والتصنيع الحربي، تكشف عن أن نسبة الكوادر النسائية المواطنة العاملة لديها، وصلت في بعضها الى 50%، حيث أثبتن قدرة عالية على الابداع والابتكار، وتحقيق الإنجازات، متوقعين ارتفاع إقبال المرأة الإماراتية على العمل في قطاع الصناعات العسكرية الوطنية.

7.1- التحديات

حققت المرأة نجاحات كبيرة في تقلد الوظائف العليا والمشاركة في صنع القرار ويبقى الأمر حاسماً بمدى قدرة المرأة على مواصلة الاستفادة من الفرص التي تتيحها لها الدولة.

8- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

1- مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

في فبراير 2015، أعلن صاحب السمو الشيخ / محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي عن تأسيس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين. وهو آلية وطنية يهدف إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في كافة قطاعات الدولة، من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة للمشاركة في عملية التنمية المستدامة، وتحقيق رؤية الدولة والتأثير محلياً وإقليمياً ودولياً في ملف التوازن بين الجنسين.

الأهداف:

- تقليص الفجوة بين الجنسين في كافة قطاعات الدولة.
- تعزيز وضع الدولة في تقارير التنافسية العالمية في مجال الفجوة بين الجنسين.
- السعي لتحقيق التوازن بين الجنسين في مراكز صنع القرار.
- تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة عالمياً كنموذج يُحتذى به في ملف التوازن بين الجنسين.
- اعتبار الإمارات مرجعاً لتشريعات التوازن بين الجنسين.

الاختصاصات:

- مراجعة التشريعات والسياسات والبرامج الحالية، واقتراح تشريعات وبرامج جديدة أو تحديثها لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجال العمل.

- التوصية بتفعيل القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل، بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة.
- مراجعة ومتابعة تقارير التنافسية العالمية والتقارير الدولية، والعمل على وضع البرامج والخطط والسياسات المتعلقة بتقليص الفجوة بين الجنسين في مجال العمل.
- اقتراح مؤشرات التوازن بين الجنسين ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد، والسعي نحو تعزيز تطبيقها في الدولة بالتنسيق مع الجهات المحلية.
- التنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية لتحقيق أهداف المجلس.
- التنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي لتمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة في المحافل الدولية واقتراح إبرام اتفاقيات التعاون والبرامج المشتركة.
- إنشاء قاعدة بيانات متعلقة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء بشأن التقدم المنجز والمبادرات والمشاريع والاحتياجات التي يطلبها المجلس لتحقيق أهدافه.
- أية مهام أخرى ذات صلة بأهداف المجلس، يكلفه بها مجلس الوزراء.

2- **مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة:**

تأسست مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة في ديسمبر 2015، بموجب مرسوم أميري أصدره صاحب السمو الشيخ الدكتور / سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة. تركز مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة، على تفعيل دور المرأة، والارتقاء والنهوض بها في القطاعات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية إلى جانب قطاعات أخرى، لكونها مورداً بشرياً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه في مسيرة التقدم والنماء. وتسعى نماء إلى الانتقال من مرحلة دعم المرأة وتمكينها، وضمان المساواة بين الجنسين إلى مرحلة الارتقاء بها ومنحها دورها كعضو فاعل وأساسي في المجتمع، وتمكينها من الوصول إلى أعلى المراتب والمستويات. كما تشجع المؤسسة السياسات الداعمة للمرأة، إلى جانب إطلاق البرامج الفاعلة التي تدعم التكامل بين الجنسين في جميع القطاعات. وتندرج تحت مظلة نماء ثلاث مؤسسات وهي: مجلس سيدات أعمال الشارقة، مجلس إرثي للحرف المعاصرة، وأكاديمية بادري للمعرفة وبناء القدرات.

3- **لجنة التوازن بين الجنسين في أدنوك:**

أنشأت «أدنوك» وهي شركة نفط حكومية بإمارة أبوظبي، لجنة التوازن بين الجنسين. حققت أدنوك تقدماً ملحوظاً في مسيرتها الرامية إلى تمكين المرأة وشكلت نسبة المرأة العاملة في أدنوك 12% من إجمالي العاملين وتوزعت النسبة على مختلف المناصب القيادية والوظائف الإدارية والفنيّة المتخصصة في شركات ومواقع العمل كافة التابعة لأدنوك، كما يشغلن 13% من المناصب العليا في المجموعة. وكانت أدنوك قد أعلنت عزمها الوصول بنسبة مشاركة المرأة في مناصب الإدارة العليا إلى 15% بحلول عام 2020. ويبلغ إجمالي عدد موظفات الشركة حالياً 5231 موظفة. تتماشى جهود أدنوك، والتزامها بتمكين المرأة، وتعزيز التنوع بين الجنسين في قطاع النفط والغاز، مع استراتيجيتها للنمو الذكي 2030 التي تستند إلى إرساء ثقافة مؤسسية، تركز على الأداء المتميز .

حددت «أدنوك» مجموعة من المبادرات لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع النفط والغاز، حيث أعلنت في عام 2016 عن العمل على تعيين رئيسة تنفيذية واحدة على الأقل في إحدى شركات المجموعة بحلول عام 2020، وشهد أبريل 2018 تعيين أول رئيستين تنفيذيتين لشركتين من شركات المجموعة، وذلك بناءً على النتائج والأداء الفعلي والجدارة والاستحقاق.

4- اللجنة النسائية في دائرة جمارك دبي:

تَضُم اللجنة مجموعة مميزة من الموظفات ذوات الخبرة في دائرة الجمارك واللاتي يعملن على تفعيل دور موظفات جمارك دبي، وتقديم الدعم اللازم لهن عبر تنمية مهاراتهن، الأمر الذي يسهم في إبراز جمارك دبي كدائرة داعمة لدور المرأة وإبداعاتها، انسجاماً مع الاهتمام الذي تولية حكومة الإمارات العربية المتحدة بالمرأة، وأهمية تفعيل دورها في المجتمع.

تهدف اللجنة النسائية في جمارك دبي إلى النهوض بالمرأة روحياً وثقافياً واجتماعياً، والعمل على تنمية شخصيتها الاجتماعية ودورها الحضاري لتكون قادرة على أداء عملها على وجه أكمل، والنهوض بدائرة جمارك دبي في مختلف المجالات، كالتطوير المهني والتعليم والصحة والرياضة والاقتصاد والتجارة، إلى جانب ترسيخ أسس الثقافة والمعرفة، وتأسيس منتدى يمكن للموظفات من خلاله تبادل الآراء حول أهم القضايا المساعدة على ابتكار الحلول والارتقاء المستمر بالعمل، وتوطيد علاقة الصداقة والتفاهم بين النساء في الدائرة وخارجها. كما تعمل اللجنة على توعية المرأة بوسائل الحفاظ على أسرتها والاهتمام بها، مع تطوير مهاراتها والارتقاء بأدائها في العمل في الوقت ذاته، دون أن يؤثر أي من الجانبين على الآخر. وكهدف أساسي تضعه نصب أعينها، تحرص اللجنة النسائية في جمارك دبي على المساهمة في تحسين بيئة العمل لموظفات الدائرة، وتحويلها إلى بيئة مشجعة على الإبداع والابتكار، وجذابة للكوادر النسائية المميزة.

5- اللجنة النسائية بشركة بترول الإمارات الوطنية المحدودة (إينوك)

اينوك هي شركة متخصصة في الطاقة في إمارة دبي، ويبرز اهتمام اينوك من خلال تبنيها لتكافؤ الفرص بين الجنسين في الأدوار القيادية ويبرز ذلك جلياً في الزيادة المتواصلة بأعداد النساء الإماراتيات ضمن كوادر مجموعة إينوك، وحرص «إينوك» المستمر على رفد الكوادر النسائية بالفرص العادلة والبرامج التدريبية والتعليمية المتخصصة، لتمكينهن من تحقيق النجاحات التي يتطلعن إليها على المستويين المهني والشخصي.

أطلقت مجموعة اينوك في 2017 الدورة الأولى من "جائزة المرأة في الطاقة" لتكريم إنجازات النساء المبدعات في قطاع الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة. تكرم الجائزة النساء المتميزات اللواتي يشكلن نماذج يحتذى بها في قطاع الطاقة، ويبدين قيادة استثنائية وقدرة كبيرة على حفز التغيير من خلال مساهماتهن المؤثرة في القطاع.

8.1 التحديات

هناك عدد كبير من الآليات الوطنية الاتحادية والمحلية ومؤسسات مدنية معنية بقضايا المرأة، ويتوفر لها الدعم اللامحدود من الدولة إلا أن التحدي الرئيسي الذي يواجهها هو مدى اقبال النساء على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه الآليات للمرأة.

9- حقوق الإنسان للمرأة

وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين لعام 2016 باللغة الإنجليزية، حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المراتب التالية على مستوى العالم :

- المرتبة الثامنة في المعيار الفرعي الخاص بالمساواة في أجور العمل المماثل.
- المرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بمعرفة القراءة والكتابة.
- المرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بالالتحاق بالتعليم الثانوي.
- المرتبة الأولى في المعيار الفرعي لنسبة الجنس عند الولادة (إناث / ذكور).

في مايو 2015، اعتمد مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في جميع ميادين العمل، والمساهمة في دعم مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة محلياً ودولياً. يهدف المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً لرؤية الإمارات، بأن تكون ضمن أفضل 25 دولة في مؤشر التوازن بين الجنسين بحلول 2021. يقدم المجلس المبادرات والمشاريع المبتكرة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الرجل والمرأة، وتجعل من دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في هذا الجانب.

في عام 2018، اعتمد مجلس الوزراء مشروع إصدار أول تشريع من نوعه للمساواة في الأجور والرواتب بين الجنسين، ويأتي اعتماد مجلس الوزراء لمشروع القانون في إطار تعزيز السياسات والتشريعات الوطنية لضمان حماية حقوق المرأة، ودعم دورها في عملية التنمية الوطنية بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة للأعوام 2015-2021 والتي أطلقتها سمو الشيخة / فاطمة بنت مبارك آل نهيان رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية.

وفقاً لقانون العمل الإماراتي الذي يطبق على القطاع الخاص في الدولة، تقضي المادة 32 من ذات القانون بأن يُمنح للمرأة الأجر المماثل لأجر الرجل في حال قيامها بنفس العمل.

في سبتمبر 2017، أطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين دليل التوازن بين الجنسين
خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة والذي يعتبر ثمرة للجهود المبذولة لعدة جهات حكومية، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ويُعد الدليل الأول من نوعه على مستوى العالم، وأداة شاملة توضح المقاييس والخطوات التي يجب على القطاعين العام والخاص اتباعها لتنفيذ متطلبات هذا التوازن، وتقليص الفجوة بين الجنسين من خلال خمسة محاور:

1. الالتزام ومراقبة تحقيق التوازن بين الجنسين.
2. دمج الجنسين في السياسات والبرامج، وإعداد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي.
3. تعزيز مشاركة الكوادر التي تراعي الفروق بين الجنسين.
4. تحقيق التوازن بين الجنسين في المراكز القيادية.
5. التواصل المراعي للجنسين.

كشفت إحصاءات شرطة أبوظبي أن 14% من كوادرها من العنصر النسائي، مؤكدة دور المرأة الإماراتية الريادي في جميع المجالات ومنها الشرطية، التي تطورت بدعم من القيادة الرشيدة.

شارك الاتحاد النسائي العام والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف في يناير 2018، ضمن وفد الدولة الذي ترأسه معالي الدكتور / أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، وضم ممثلين لعددٍ من الجهات الاتحادية. نظم الاتحاد النسائي العام جلسة نقاشية عالمية على هامش الاجتماع، تناولت "جهود دولة الامارات العربية المتحدة في مجال تمكين المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين"، حيث سلطت الضوء على حقوق المرأة الإماراتية في إطار دعم القيادة الرشيدة لها منذ تأسيس الدولة وفي ضوء التشريعات التي منحتها نفس الحقوق التي ينص عليها الدستور للرجل، كما استعرض المشاركين بعضاً من إنجازات ونجاحات المرأة الإماراتية وجهود الآليات الوطنية في تعزيز تنافسية الإمارات عالمياً.

وفقًا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017، احتلت الإمارات المرتبة الأولى من حيث معدل محو الأمية بين النساء، والمرتبة الثانية من حيث المساواة في الأجور بين الجنسين. كما تتولى النساء في دولة الإمارات إدارة نصف الأعمال التجارية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى انتخاب وتعيين تسع عضوات من النساء من إجمالي 40 عضوًا في المجلس الوطني الاتحادي وتترأس امرأة المجلس الوطني الاتحادي

وأصدر صاحب السمو الشيخ / خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة المرسوم الاتحادي رقم 27 لسنة 2019 بتعيين القاضي خديجة خميس خليفة الملص، والقاضي سلامة راشد سالم الكتبي في القضاء الاتحادي. ونص القرار على تعيين خديجة خميس خليفة الملص في وظيفة قاضي استئناف، وسلامة راشد سالم الكتبي في وظيفة قاضي ابتدائي وذلك في المحاكم الاتحادية.

تبنت الدولة العديد من الأحكام لتوفير الرعاية والرفاه للمرأة اجتماعياً ومادياً، وبموجب القانون الإماراتي، يشترط عقد الزواج الإسلامي قيام الزوج بتقديم المهر أو الصداق، والإنفاق على زوجته. كما أنه يمكن للمرأة اللجوء للقضاء والحصول على معاملة منصفة بموجب القانون في حال تقصير الزوج، أو أساءته. هذا بالإضافة إلى التشريعات والأنظمة والمؤسسات التي تحمي المرأة من العنف، وغيرها من مظاهر الظلم التي قد تقع عليها.

أطلقت نماء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التعهد الخاص بمبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي ينص على الالتزام بالمبادئ الأساسية لتمكين المرأة في بيئة العمل، مثل حقها في نيل الوظائف، والترقيات على مبدأ الكفاءة والمساواة بين الجنسين، ومبادئ أخرى تساهم في الارتقاء بها.

تبنت الدولة عددا من السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة الإماراتية وتعزيز مكانتها في كافة القطاعات، ومن هذه السياسات إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021، والتي تهدف إلى تمكين وبناء قدرات المرأة الإماراتية وتذليل الصعوبات أمام مشاركتها في كافة المجالات، وتوسيع نطاق مشاركتها التنموية وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية.

كما قامت دولة الامارات وفي إطار التزامها بالاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان التي تعد طرفا فيها، وفي إطار سعيها الحثيث لاستيفاء التقارير الدورية المطلوبة منها من قبل الهيئات التعاهدية والجهود التي تبذلها في متابعة تنفيذ التوصيات

الصادرة عن تلك اللجان، قامت باستعراض تقريرها الثاني بشأن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة /CEDAW/أمام اللجنة المختصة في نوفمبر 2015.

وفي إطار تعهدات الدولة الطوعية المتعلقة بترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2016-2018، قدمت دولة الإمارات الدعم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك من خلال تمويل افتتاح مكتب اتصال للهيئة في دولة الإمارات ، حيث وقعت دولة الإمارات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في يوليو 2016 اتفاقية مقر لافتتاح مكتب اتصال الهيئة المخصص لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي، وتم افتتاح المكتب رسميا في شهر اكتوبر 2016، وقد وفر الاتحاد النسائي العام بالدولة الإمكانيات والتسهيلات والتمويل اللازم لافتتاح المكتب.

9.1- التحديات

تعمل الدولة جاهدة على سن التشريعات وإيجاد الآليات الوطنية والمدنية للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة وتمكين المرأة من الاستفادة من هذه التشريعات والمنصات. وتتعاون الدولة مع مجلس حقوق الإنسان لتنفيذ التوصيات الصادرة عنه دون تفريط بالالتزامات الإنسانية بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص.

10- المرأة ووسائط الإعلام

أشرفَ مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين على ورشة عمل متخصصة ضمن ورش العمل المنعقدة خلال القمة العالمية للحكومات في دبي خلال الفترة من 12 إلى 14 فبراير 2017، بحث في الورشة سبل تسريع تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة، والرامي إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". كما قدم فريق الهدف الخامس حملة مبتكرة متعددة المنصات " GAME-IN"، تم تصنيفها بالمركز الثالث من قبل الحضور بناءً على جدوى الفكرة وقابليتها للتطبيق. تم تنظيم هذه الورشة بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبمشاركة علماء وخبراء ومسؤولين حكوميين لبحث ومناقشة التحديات الأساسية التي تواجه تحقيق هذه الأهداف، ووضع الحلول الممكنة لها.

تمخضت عن الورشة إطلاق حملة تعمل على تشجيع المدارس والحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية على الدخول في شراكات مع الجهات المعنية بدعم المرأة وتمكينها لإطلاق حملات متعددة المنصات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول المساواة بين الجنسين عن طريق الرسائل القصيرة، الفيديو، الإذاعة، وألعاب الإنترنت والتطبيقات وغيرها، وذلك بهدف تغيير الصور النمطية حول المساواة بين الجنسين. ومن مخرجات الورشة الاعلان عن تصميم جائزة عالمية متعددة الفئات، بهدف تشجيع وتقدير الحملات المرتكزة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تحقق نتائج ملموسة في موضوع التوازن بين الجنسين وقسمت إلى فئات معينة لمكافأة المدارس والحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية.

تمتلك معظم الجهات الحكومية اتحادية كانت أم محلية قنوات تواصل على شبكات التواصل الاجتماعي مخصصة للمرأة الإماراتية ومن أبرزها المرصد الإعلامي في موسوعة المرأة الإماراتية الذي يشرف عليها الاتحاد النسائي العام وذلك لإبراز إنجازات المرأة الإماراتية، ولك رأي، ومبادرات رقمية (قيادات في خدمتكم) لتوظيف وسائط الاعلام الرقمية في الإجابة عن

استفسارات الجمهور وتكنولوجيا الاتصال الحديثة والمرأة الإماراتية والنشرات التوعوية الموجهة للمرأة والاسرة وجائزة رواد التواصل الاجتماعي العرب.

أطلق الاتحاد النسائي العام خدمة ولك رأي وهي منصة تشاورية تتبع المشروع الوطني (موسوعة المرأة الإماراتية) وهي خدمة متوفرة كخدمة الكترونية وعبر شبكات التواصل الاجتماعي. تعمل كمسرّع حكومي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة عن طريق البحث عن الاحتياجات الواقعية للمرأة، وتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات المقدمة للنساء، لإيجاد أفضل الحلول الابتكارية والتطويرية، وذلك من خلاله فتح قنوات التواصل بين المسؤولين وأصحاب القرار للعمل في حزمة التشريعات والسياسات الخاصة بالمرأة

أنشأ الاتحاد النسائي العام مرصد إعلامي يتولى رصد إنجازات المرأة الإماراتيةEUAEW وهو منصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي للاطلاع على الإنجازات المتحققة للمرأة الإماراتية، وتتضمن:

- نماذج شخصيات نسائية.
- الاقوال والتصريحات.
- الجوائز.
- الحوارات الصحفية.
- الاحصائيات.
- إصدارات وتقارير.

أطلقت هيئة صحة دبي مبادرة "قيادات في خدمتكم " بهدف تعزيز التواصل بين قيادات ومسؤولي الهيئة والمتعاملين، يتيح الفرصة لرصد أي استفسارات أو تساؤلات أو شكاوى، إلى جانب المقترحات والأفكار البناءة، يبث أسبوعيا عبر وسائل الاتصال المختلفة، بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي.

قامت عدد من الجهات الرسمية في الدولة بعقد سلسلة من الورش التدريبية والمحاضرات لأولياء الأمور بهدف نشر ثقافة الاستخدام الإيجابي والأمن لشبكات التواصل الاجتماعي والتوعية بخطر التعامل الغير الآمن مع الإنترنت وإساءة استعماله والتدريب على كيفية التعامل الصحيح مع وسائل التواصل الاجتماعي بما يضمن عدم نشر أية معلومات أو بيانات قد يساء استخدامها مستقبلاً، ومنها:

- ولي الأمر في عصر التواصل الاجتماعي.
- التوعية بالهندسة الاجتماعية وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي.
- التسامح الرقمي للحماية من المخاطر.
- لا يخدعونك.
- استخدام التكنولوجيا لمكافحة الجماعات المتطرفة.

أطلقت مؤسسة أبوظبي للإعلام على قناة أبوظبي برنامج إماراتية بامتياز وموجه للجمهور الإماراتي والعربي، وهو برنامج يبحث عن المتميزات من بنات الوطن أينما كن، ويسلط الضوء على حياتهن وإنجازاتهن. لا تعوقه المسافات، يسافر إليهن

في الخارج، والأهم أنه يترك لكل منهن أن تقود دفة الحلقة الخاصة بها، تقدمها على طريقتها، تحكي عن نفسها بنفسها، تمشي مع الكاميرا إلى حيث عملها أو إقامتها، تتحدث مباشرة إلى الجمهور بلا مذيع أو مقدم برنامج، وبعيداً عن نمطية السؤال والجواب.

عقدت ورشة عمل بعنوان "حماية حقوق المرأة والطفل" في 2016/7/14 التي استضافها المجلس الوطني للإعلام بمقره في دبى ونظمتها إدارة حماية الطفل والمرأة في الإدارة العامة لحقوق الإنسان في شرطة دبي حول دور وسائل الإعلام في إبراز وتعزيز قدرات المرأة الإماراتية، واعداد برامج إعلامية تستهدف توعية المجتمع بحقوق الطفل والمرأة على حد سواء. ناقش المشاركون في الورشة تجارب وسائل الإعلام في قضايا حماية الأطفال ومناهضة العنف ضدهم والقضايا التنموية الخاصة بهم، إضافة إلى مناقشة المبادئ المهنية لمعالجة وسائل الإعلام لقضايا حقوق الطفل والمرأة.

أطلقت قناة الظفرة برنامج حمل اسم "برنامجي تك" لعرض آخر ما توصل إليه الإماراتيون الشباب من اختراعات وابتكارات جديدة في تعاطيهم مع عناصر ومفردات التكنولوجيا الحديثة. يهتم البرنامج بإظهار قدرات كل شاب وشابة إماراتية في المجال التكنولوجي والتقني، ويغوص البرنامج في رحلة ميدانية، داخل الجامعات الإماراتية، وبالتحديد داخل الأقسام المعنية ليؤمن لقاءات مباشرة مع الطلبة المخترعين والمبدعين، بمشاركة الأساتذة والمختصين المشرفين على أولئك الطلبة، وتم استعراض وجهات نظر مختلفة تحكمها الفوارق العمرية تجاه التكنولوجيا المستوطنة في كل لحظة من حياتهم المعيشية.

10.1- التحديات

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بفضاء إعلامي مفتوح ودون قيود، وتتيح للمرأة إمكانية استخدام التكنولوجيا والانترنت بحرية كاملة دون قيود، ويشهد على ذلك التوظيف الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي في مختلف صوره، وهذ يمكن المرأة من الاستفادة من إمكانات الوسائل الإعلامية وتوظيفها واستغلالها أحسن استغلال.

11- المرأة والبيئة

تبلغ نسبة مشاركة المرأة الإماراتية في وزارة التغير المناخي والبيئة أكثر من 55% موزعة على مختلف الدرجات والتخصصات الفنية والإدارية. كشف تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا» 2016 عن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الاماراتية في قطاع الطاقة المتجددة، والتي بلغت 35% من حجم القوى العاملة في هذا المجال.

استضافت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر" في 17 يناير 2019، "ملتقى السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة" الرابع خلال انعقاد فعاليات أسبوع أبوظبي للاستدامة، وذلك بمشاركة متحدثين بارزين بهدف تحفيز النساء والفتيات للعب دور فاعل في مواجهة تحديات الاستدامة العالمية. ويعمل الملتقى الذي تقوده "مصدر" على تشجيع الأفكار الجديدة والحلول العملية والتعاون لتمكين الأجيال الحالية والمستقبلية من النساء ليصبحن قائدات في مجال الاستدامة. أطلقت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر" برنامج "الرائدات" تحت مظلة "ملتقى السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة"، وهو مبادرة تقام على مدار العام وتهدف إلى تطوير مهارات النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و30 عاماً وتأهيلهن ليصبحن قائدات الاستدامة، وذلك من خلال التواصل الفاعل مع صناع السياسات وقادة القطاع وخبراء التكنولوجيا ورواد الأعمال والشخصيات البارزة في المجتمع. وسيشمل البرنامج عدداً من ورش العمل التعليمية المتخصصة، وفعاليات عالمية لتعزيز التواصل وتبادل المعارف، وفرص للتدريب المهني عالي الجودة.

أبرمت مؤسسة "نماء" للارتقاء بالمرأة اتفاقية شراكة استراتيجية لمدة عام واحد مع "ملتقى السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة"، بهدف إلهام السيدات والفتيات وتمكينهن من القيام بدور أكثر فاعلية في مواجهة تحديات الاستدامة العالمية. واتفق الطرفان بموجب الشراكة على تعزيز التعاون الثنائي في مجال تصميم وتطوير عدة برامج تسهم في دعم السيدات والفتيات من جميع الجنسيات لقيادة التغيير، وتحفيزهن على الابتكار، وتعزيز طموحاتهن المشتركة، ودعم مساعيهن الرامية إلى تمكين الأجيال الحالية والمستقبلية من السيدات القياديات في مجال الاستدامة، إلى جانب لعب أدوار أكثر فاعلية وتأثيراً بهدف تحقيق التنمية المستدامة المدرجة على أجندة الأمم المتحدة بحلول 2030. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز مشاركة المرأة في القطاعات الجديدة والناشئة المتعلقة بالطاقة والبيئة والتكنولوجيا.

يمكن للأفراد والشركات في دبي حالياً توليد الطاقة الشمسية لتخفيض قيمة فواتير الكهرباء عبر تركيب ألواح شمسية على مبانيهم. ويعدّ مشروع الطاقة الشمسية هذا جزءاً من مشروع "شمس دبي" التي تنفذه هيئة كهرباء ومياه دبي. ويتولى المتعامل إنتاج الكهرباء الخاصة به واستهلاكها. وفي حال إنتاج المزيد من الكهرباء، فعندئذ يعاد الفائض تلقائياً إلى شبكة هيئة كهرباء ومياه دبي فيما يتم إجراء مقاصة وتسوية الفاتورة الصادرة لحساب المستهلك بناءً على هذه المقاصة. وفي كلتا الطريقتين، يتم استخدام الطاقة الخضراء المتجددة لتخفيض قيمة فواتير الكهرباء في دبي.

استضافت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية مؤتمر المرأة في الطاقة النووية وهو مؤتمر عالمي سنوي يتم عقده سنوياً، استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة لدورته الرابعة والعشرين في أبوظبي في نوفمبر 2016 برعاية كريمة من سمو الشيخة / فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، عقد هذا المؤتمر لأول مرة في الشرق الأوسط وجمع عدد كبير من الخبراء من مختلف دول العالم الأعضاء في المنظمة والذى وصل عددهم إلى 25 ألف عضو من دول مختلفة وعددهم 100 دولة بالإضافة إلى مشاركة وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة.

ابحث عن تطبيق لإعادة تدوير أو التخلص من النفايات الإلكترونية، فضلات الطعام، نفايات الخشب، قطع غيار السيارات ونفايات الإطارات، أو تطبيق لفتح السوق الإلكترونية للمنتجات الزراعية والحيوانية المحلية لدعم المزارعين المحليين، أو لدعم الإنتاج المستدام من قبل النساء الإماراتيات، أو للإجابة على الاستفسارات البيطرية أو للحد من النفايات الغذائية.

كما ان دولة الامارات تسعى ومن خلال استضافة دبي لمعرض إكسبو 2020 إلى تكوين شراكات جديدة لإيجاد موارد دائمة للطاقة والمياه لتسهيل حصول الناس عليها، والتخطيط لندرة الموارد من خلال الحفاظ عليها والإدارة الفعّالة للموارد الحالية والجديدة.

نظمت مجموعة عمل الإمارات للبيئة يومي 22 و23 أبريل 2019 في مجمع دبي للمعرفة، الدورة ال 19 من مسابقة الخطابة البيئية بين المدارس، بمشاركة 68 فريقاً و450 طالباً وطالبة وعضو تدريس، من مدارس في جميع أنحاء الدولة كجزء من احتفالاتها بيوم الأرض الذي يصادف 22 أبريل من كل عام، حيث تم تسليط الضوء على القضايا البيئية العالمية المتعلقة بإدارة الهدر الغذائي للقضاء على المجاعة، والذكاء الاصطناعي والاستدامة، والرعاية الصحية والبيئة وتغير المناخ .

اجتمع نخبة من قادة الأعمال والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين من مختلف أنحاء العالم في أبوظبي خلال الدورة السنوية الثالثة لـ "ملتقى السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة" التي انعقدت تحت عنوان "المرأة والتوجّه نحو الشرق"، والذي تمحور حول تأثير هذا التوجه على تعزيز دور المرأة في مجالات الاستدامة والطاقة المتجددة. وتم تنظيم الملتقى من قبل شركة "مصدر" بالشراكة مع جائزة زايد لطاقة المستقبل.

وتخطط الحكومة الإماراتية، اعتمادا على إيراداتها النفطية، للوصول إلى هذا الهدف بحلول عام 2050، وتسعى إلى تحقيق توازن بين الحاجيات الاقتصادية والأهداف البيئية. وتمتلك الإمارات إمكانات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية، وتحرص على تقليص استعمالها للمحروقات. وتخطط دولة الإمارات العربية المتحدة على أن تحصل على 44% من حاجياتها الكهربائية من الطاقات المتجددة، و38% من الغاز، و12% محروقات نظيفة، و6% من الطاقة النووية.

أطلقت هيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة، الدورة الأولى من جائزة «رقابة ناعمة لبيئة مستدامة»، والتي تم إدراجها ضمن الفئة الذهبية بمؤسسة الأفكار البريطانية لعام 2018 كفكرة ومبادرة رائدة عالمياً وغير مسبوقة في مجال العمل البيئي. تتمحور رؤية الجائزة حول تمكين المرأة من أجل بيئة مستدامة، وذلك عن طريق ابتكار ممارسات صديقة للبيئة ناجمة عن تشجيع المرأة على بذل الجهود التطوعية لحماية البيئة واستدامة مواردها، وتكريم الجهود النسائية المتميزة في المجال البيئي.

11.1- التحديات

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على توظيف الطاقة البديلة وتوفير بيئة خالية من التلوث وتعول الدولة كثيراً على المرأة لكي توظف الموارد الطبيعية أفضل توظيف، هذا يتطلب توعية دائمة وتدريب وبناء قدرات وعليه يتطلب الأمر من المرأة السعي للمشاركة في جعل الإمارات خالية من الانبعاث الحراري وقادرة على المشاركة في إدامة الموارد.

12- الطفلة

اعتمد مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة والخطة الاستراتيجية لتعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة 2017-2021 بهدف توحيد وتنسيق مختلف الجهود في الدولة لحماية الطفولة ورعاية الأطفال من ذوي الإعاقة وتوفير كل الإمكانيات والوسائل لرعايتهم وحفظ حقوقهم إضافة إلى تمكين هذه الفئات في المجتمع ليكونوا في المستقبل عنصرا فعالا أسوة بغيرهم من الفئات. ويشرف على تنفيذ الاستراتيجيتين ومتابعة تطبيقهما عدد من الجهات المعنية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

وتم إعداد المسودة الأولى من الاستراتيجية بناء على المعلومات والتوصيات المدرجة في دراسة تحليل وضع الأطفال في الدولة والتي تضمنت آراء عدة فئات من الأطفال واليافعين في مجالات الصحة والتعليم والحماية والمشاركة والقضايا المتصلة بها واستشارات مع 45 جهة اتحادية ومحلية معنية في الدولة مثل وزارات الصحة ووقاية المجتمع والداخلية وتنمية المجتمع والثقافة وتنمية المعرفة والتربية والتعليم إضافة إلى الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وهيئتي الصحة في أبوظبي ودبي وغيرها من الجهات إضافة إلى التنسيق مع عدد من المنظمات الدولية المعنية لمراجعتها مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونيسكو" ومنظمة الصحة العالمية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وصندوق إنقاذ الطفولة إلى جانب خبراء من البنك الدولي وخبراء فنيين دوليين في مجال تنمية الطفولة المبكرة وحماية الطفل.

يقوم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، بإعداد الاستراتيجية الوطنية التي تجعل من الإمارات صديقة للأم والطفل واليافع، بالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين. وتأتي هذه الاستراتيجية، بناء على تكليف من سمو الشيخة / فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، بأن يقوم المجلس بإعداد هذه الاستراتيجية، وفق قرار أصدرته بمناسبة اعتماد مجلس الوزراء، احتفال الدولة بيوم الطفل الإماراتي. ويأتي إعداد الاستراتيجية، استكمالاً لجهود القيادة الرشيدة المستمرة لتشجيع مساهمة الأمهات والأطفال واليافعين والأطفال أصحاب الهمم في بناء المجتمع، وتمكينهم في كافة القطاعات الثقافية والمعرفية والصحية، وأوجه الرعاية والحماية المختلفة، والبيئية والبنية التحتية والخدماتية.

وتستند الاستراتيجية إلى المعايير الدولية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، حيث تعمل الاستراتيجية على تضمين حقوق الأم والطفل واليافع، كمكوّن أساسي في توجهات واستراتيجيات التنمية وأهدافها وسياساتها ومبادراتها ومشاريعها، وعلى تقديم الدعم وفرص الرعاية الصحية للأمهات، وتوفير البيئات المناسبة لهن في الأماكن العامة ومواقع عمل صديقة للأم والطفل، وتحسين مستويات الرعاية الصحية والأمان للأطفال، وتوفير فرص النمو لهم.

اعتمد المجلس الوزاري للتنمية خلال اجتماعه برئاسة سمو الشيخ / منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس المجلس، يوم 15 مارس من كل عام للاحتفال بـ«يوم الطفل الإماراتي»، الذي يأتي بالتزامن مع اعتماد قانون وديمة للطفل في 15 مارس 2016، للتأكيد على رؤية الدولة وحرصها على تنشئة أجيال المستقبل، وتذليل كل الصعوبات التي تحول دون تنشئتهم التنشئة السليمة التي تؤهلهم ليكونوا أفراداً صالحين وفعالين في المجتمع، وبما يتوافق مع رؤية الإمارات 2021 والوصول لمئويتها 2071.

ويأتي «يوم الطفل الإماراتي» بمبادرة من سمو الشيخة / فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، ضمن الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2017 - 2020، بهدف توعية فئات المجتمع الإماراتي والمقيمين كافة بحقوق الطفل وأهميته في مجال الأسرة والمجتمع، ومن خلال تحفيز المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد لتعزيز دورها في تحقيق التنمية وتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية.

نظمت وزارة التربية والتعليم في 25 سبتمبر 2018 أعمال المؤتمر الأول لتنمية الطفولة المبكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بعنوان "إعادة تصميم خدمات رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة" بالتعاون مع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالدولة، والمكتب العالمي للتعليم-منظمة اليونسكو، ومنظمة اليونيسيف. ويعد المؤتمر إنجازاً مرحلياً لوزارة التربية والتعليم حيث يقدم منصة استثنائية لصناع القرار والقياديين في مجال التعليم والمعلمين بدولة الإمارات العربية المتحدة للاطلاع على آخر الأبحاث العالمية في مجال رعاية وتعليم الطفولة المبكرة. واعتماد أفضل الممارسات الحديثة لرعاية الأطفال وضمان نموهم وتنشئتهم بشكل سليم وعلمي.

استضافت إمارة الشارقة مقر برلمان الطفل العربي ويشكل ذلك استمراراً لجهود الاهتمام بالطفل العربي وجزءاً من التزام دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه أشقائها من الدول العربية، ويمثل ذلك نقلة نوعية في الاهتمام بالطفولة ومنصة لتعبير الأطفال عن آرائهم ومنبرا لتنشئتهم لا سيما أن أطفال اليوم هم صانعوا الغد ومتخذو القرارات المتميزة.

إعداد المجلس الأعلى للأمومة والطفولة خطة عمل برنامج التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة « يونيسف» لتنمية الطفولة المبكرة، بعنوان " أول ألف يوم ".

12.1- التحديات

تولى دولة الإمارات العربية المتحدة قضايا الطفولة أهمية كبيرة، فعملت على سن التشريعات واصدار السياسات وإيجاد الآليات التي من شأنها الارتقاء بحقوق الطفل واتاحة الفرصة أمامه ليتمكن من بناء قدراته والمشاركة المستقبلية في بناء الدولة. تعول الدولة على الطفولة الكثير ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التعاون والتكاتف بين الآليات الوطنية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية.

الباب الثالث: البيانات والإحصاءات

1- جدول رقم (1) الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة للعام الدراسي 2017 – 2018

القطاع	النوع	المرحلة				
		رياض أطفال	حلقة أولى	حلقة ثانية	ثانوي	الإجمالي
حكومي	ذكور	19,192	50,554	40,412	26,588	136,746
	إناث	19,711	54,803	45,357	31,108	150,979
	إجمالي	38,903	105,357	85,769	57,696	287,725
خاص	ذكور	76,997	178,408	102,904	51,657	413,760
	إناث	72,382	163,130	92,985	47,461	379,535
	إجمالي	149,379	341,538	195,889	99,118	793,295
الإجمالي	ذكور	96,189	228,962	143,316	78,245	550,506
	إناث	92,093	217,933	138,342	78,569	530,514
	إجمالي	188,282	446,895	281,658	156,814	1,081,020

2- جدول (2) عدد الطلبة المواطنين الدراسين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة للسنوات 2016- 2017

نوع المؤسسة								
حكومي			خاص			إجمالي		
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
11,166	31,962	43,128	5,270	3,640	8,910	16,436	35,602	52,038

3- جدول (3) يبين مؤشرات عالمية معنية بالمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الترتيب	المؤشر	المرتبة
1	تقليص الفجوة بين الجنسين عربياً.	الأولى
2	غياب الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي (تحت سن 15 عاما).	الأولى
3	أغلاق فجوة الأمية بين الجنسين عالمياً.	الأولى
4	معدل الولادة بحسب النوع ضمن محور الصحة والسلامة.	الأولى
5	المساواة في الأجور بين الجنسين في العمل الواحد عالمياً.	الأولى
6	التسامح مع الأجانب عالمياً في 3 تقارير دولية.	الأولى
7	حقوق الملكية بين الجنسين وفق تقرير مؤشر الازدهار الصادر عن ليجاتم ببريطانيا.	الأولى
8	نسبة الطلبة الأجانب الملتحقين بالتعليم العالي في الدولة كما جاء في مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن معهد إنسياد.	الأولى
9	معدل إتمام المرحلة الابتدائية عالمياً، حسب مؤشر الازدهار الصادر عن ليجاتم.	الأولى

4- جدول (4) يبين المؤشرات الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	المؤشر	قيمة المؤشر
2016	معدل وفيات الأطفال قبل عمر الخامسة لكل 1000 مولود حي	7.76
2017	توقع الحياة عند الميلاد - إناث	78.9
2017	توقع الحياة عند الميلاد - ذكور	76.7
2017	نسبة الولادات تحت إشراف طبي	%100
2017	نسبة وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي	6
2017	نسبة النوع عند الميلاد.	0.944

الباب الرابع: الأولويات الناشئة

أطلق صاحب السمو الشيخ / محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، مئوية الإمارات 2071 رؤية شاملة وطويلة الأمد تمتد لخمسة عقود، وتشكّل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى، لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة.

تسعى "المئوية" إلى الاستثمار في شباب الدولة، وتجهيزهم بالمهارات والمعارف التي تستجيب مع التغيرات المتسارعة، والعمل كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في العام 2071.

تستند مئوية الإمارات 2071 على أربعة محاور رئيسية هي:

حكومة تستشرف المستقبل: وهي حكومة تُقاد أو تُدار بوعي، وفق رؤية بعيدة المدى، تسعى إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتقدم رسائل إيجابية للعالم، إثر تبني أفضل التجارب والممارسات النابعة من استراتيجية وطنية لتعزيز القوة الناعمة للدولة، وضمان وجود مصادر جديدة ومتنوعة للإيرادات الحكومية المستدامة والقدرات المالية والاستثمارية بعيدًا عن النفط، وتطوير آلية لرصد المتغيرات التي تطرأ على مختلف القطاعات.

تعليم للمستقبل: يتم هذا بتعزيز مستوى تدريس العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، لا سيما في مجالات الفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، وترسيخ القيم الأخلاقية والتوجهات الإيجابية، وتلك التي تُعلي من مستوى الاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، وتكوين عقول منفتحة على تجارب الدول المتقدمة، ووضع آليات لاستكشاف المواهب الفردية للطلبة منذ المراحل الدراسية الأولى، والتركيز على تمكين المدارس من أن تكون بيئة حاضنة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وتحويل المؤسسات التعليمية في الدولة إلى مراكز بحثية عالمية.

اقتصاد معرفي متنوع: هناك طموح ليكون اقتصادًا بوسعه منافسة أفضل اقتصادات العالم. ويتم هذا عبر تطبيق آليات عدة، من بينها: رفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ودعم الشركات الوطنية للوصول إلى العالمية، والاستثمار في البحث، والتطوير في القطاعات الواعدة، والتركيز على تلك التي تعتمد على الابتكار والريادة والصناعات المتقدمة، وتطوير استراتيجية اقتصادية وصناعية وطنية تستشرف المستقبل، وتضع الإمارات ضمن الاقتصادات المهمة في العالم، وتربية وتنمية جيل من المخترعين والعلماء الإماراتيين، ودعم إسهامهم في تطور العلوم والتقنية، والتنسيق والتكامل مع الدول المتقدمة في هذا الشأن، وتحسين المستوى المهني لدى الإماراتيين، وإكسابهم ثقافة عمل جديدة، وتشجيع تصدير المنتجات والخدمات الوطنية المتقدمة لمختلف أنحاء العالم عن طريق برامج متخصصة ومكثفة، ودعم وتشجيع زيادة نماذج الشركات الإماراتية الرائدة. **مجتمع أكثر تماسكاً:** يتحقق هذا بترسيخ قيم التسامح والتماسك والتواضع والاحترام والولاء للوطن في ربوع المجتمع، وكذلك تمكين الشباب والنساء، وجعل السعادة والإيجابية أسلوب حياة، وتوفير جودة عالية في مجالي الصحة والرياضة، وتوظيف كل الطاقات البشرية في طريق التكاتف والتعاون، وتكوين أسر واعية بمتطلبات المرحلة المقبلة، وتطوير برامج تجعل أجيال المستقبل قادرة على إعطاء نموذج جيد عن دولة الإمارات في الخارج، والأهم هو زيادة مستوى التفاف الإماراتيين حول وطنهم.

ويشمل برنامج عملها:

- تعزيز سمعة الدولة.
- تنويع الإيرادات وضمان وجود مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية بعيداً عن النفط.
- الاستثمار في التعليم الذي يركز على التكنولوجيا المتقدمة.
- بناء منظومة قيم أخلاقية إماراتية في أجيال المستقبل.
- رفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- تعزيز التماسك المجتمعي.